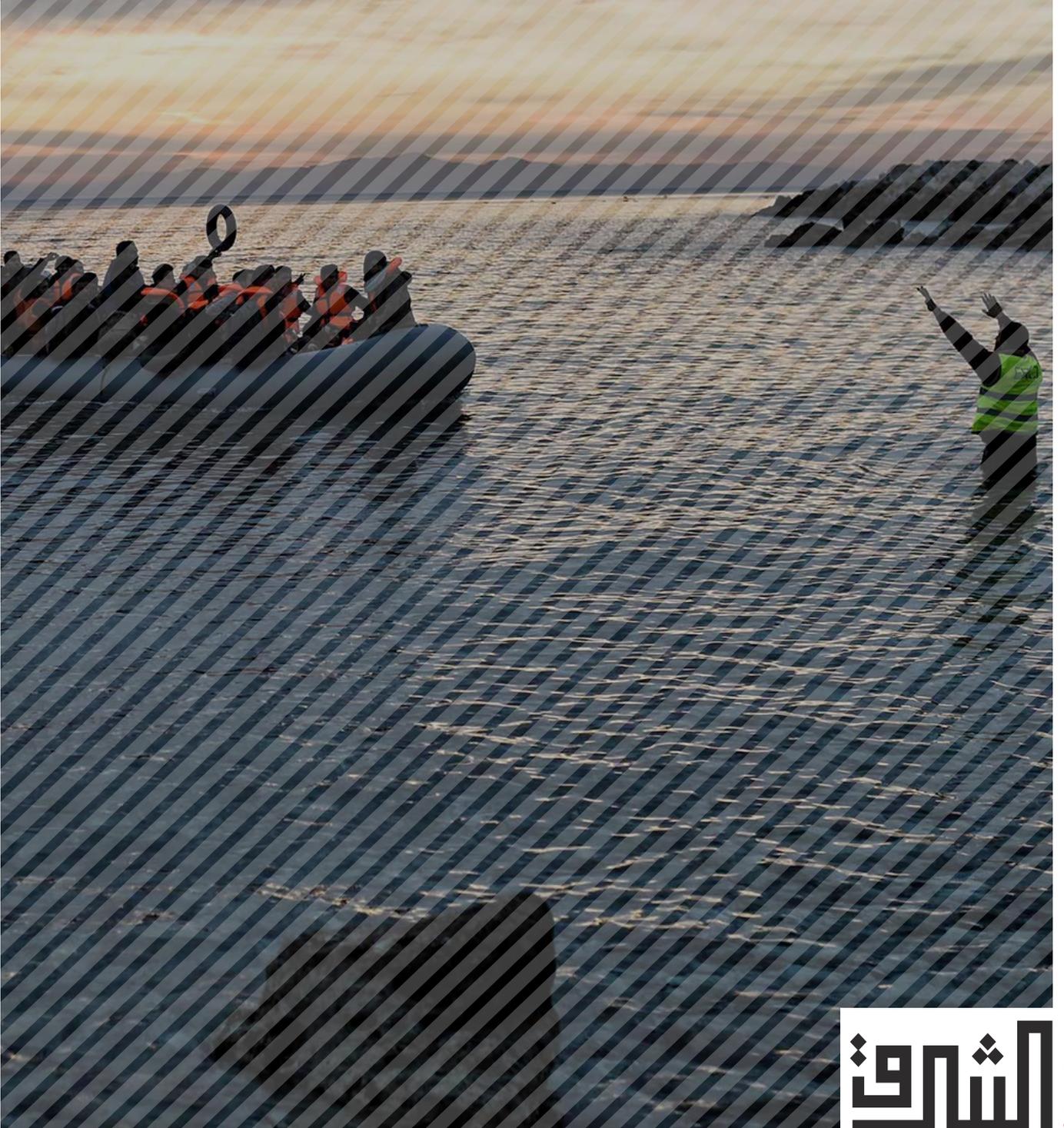


استمرار الهجرة غير النظامية مع تغيُّر طرقها: آثار سياسات الاتحاد الأوروبيّ على طرق الهجرة غير النظامية

أنتونيوس أليكساندريدس & موجي دالكيران - مارس ٢٠١٧



استمرار الهجرة غير النظامية مع

تغير طرقها:

آثار سياسات الاتحاد الأوروبي على

طرق الهجرة غير النظامية

أتونيوس اليكساندرديس & موعى دالكيران



الفهرس :

٣	مُلخَص
٥	مقدمة
٨	الخلفية
٩	تطوُّر سياسة الاتحاد الأوروبي المشتركة للجوء
١٠	سيادة الدولة والحماية الدوليّة
١١	مبدأ عدم الإعادة القسريّة
١٣	القانون الدولي للبحار
١٤	طرق الهجرة غير النظامية وردود فعل الاتحاد الأوروبي
١٤	طريق غرب البحر المتوسط
١٦	طريق وسط البحر المتوسط
١٨	طريق شرق البحر المتوسط
٢٠	مقاربة المناطق الساخنة
٢١	برنامج الاتحاد الأوروبي لإعادة توطين اللاجئين
٢٢	طريق غرب البلقان
٢٢	التحليل والتوصيات
٢٧	المراجع والمصادر
٣٢	عن المؤلفين
٣٢	عن الشرق



ملخص: منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، بذلت دول الاتحاد الأوروبي الكثير من الجهود لوضع سياساتٍ مشتركة لتنظيم عملية الهجرة وتوفير مراقبةٍ أكثر فاعليةً على الحدود الخارجية لدول الاتحاد. ولكن، كل عامٍ يحاول عددٌ أكبر من الأشخاص الهجرة إلى أوروبا لعدة أسباب، منها الهروب من الصراعات المُسلّحة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والمجاعات، والظروف الاقتصادية السيئة. وبينما يملك بعض هؤلاء الفرصة لاستخدام الوسائل القانونية، فإنّ الأغلبية لا تملك هذه الفرصة، ويضطرون إلى المخاطرة بحياتهم للوصول إلى أوروبا.

وكانت دول الاتحاد الأوروبي قد توصلت إلى اتفاقٍ في أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٩٧، بدأ تنفيذها في مايو/أيار عام ١٩٩٩ مع بدء العمل بمعاهدة أمستردام (معاهدة وقّعتها دول الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٧ لتعديل اتفاقية ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي)، يقضي بتعاون دول الاتحاد الأوروبي بشكلٍ أوثق في قضايا الهجرة، واللجوء، وتأشيرات الدخول. ولكنّ قضية الهجرة لم تُصبح موضوعاً رئيساً على أجندات سياسات دول الاتحاد الأوروبي قبل أوائل القرن الحادي والعشرين، حينما أصبحت حركة الهجرة الجماعية غير النظامية من ليبيا إلى إيطاليا أكثر وضوحاً. وحتى بداية الحرب الأهلية في سوريا، لم يكن الشاغل الرئيس لدول الاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة هو العدد الفعلي للمهاجرين غير النظاميين الذين يسافرون إلى أوروبا باستخدام القوارب. وحتى وقتٍ قريب، كان نحو ١٠٪ فقط من المهاجرين غير النظاميين يصلون دول الاتحاد الأوروبي عبر البحر، بينما كان الباقي يستخدمون وسائل النقل النظامية، مثل السفر جواً باستخدام الوثائق المُزوَّرة، والسيارات، والحافلات، والقطارات، إلخ. لكن تغيّر هذا منذ عام ٢٠١٥، حين عبّر أكثر من مليون شخص من تركيا إلى اليونان بطرقٍ غير نظامية. وكان ما جذب اهتمام وسائل الإعلام هو مشهد «مهاجري القوارب» وهم يغرقون بالمئات في أثناء محاولاتهم للوصول إلى دول جنوب أوروبا، بينما كان الشاغل الرئيس لصنّاع السياسات في الاتحاد الأوروبي هو كيفية حماية حدود دول الاتحاد ضد هذا الانتهاك الصريح لسيادة الدولة القومية. وتُشير التقديرات إلى أنّ ٣٣ ألف شخصٍ قد فقدوا حياتهم في أثناء محاولاتهم الوصول إلى أوروبا منذ عام ٢٠٠٠.

ورغم أنّ الأخبار عن مهاجري القوارب في الأعوام الأخيرة كانت متعلّقة، في الأغلب، بالمهاجرين عبر طرق تركيا-اليونان وليبيا-إيطاليا، إلّا أنّ هناك طرقاً أخرى للهجرة إلى أوروبا استخدمها المهاجرون غير النظاميين لسنوات عدّة. بيد أنّ رواج هذه الطرق يتغيّر من وقتٍ لآخر لأسبابٍ مختلفة. وعليه، تهذّب هذه الورقة إلى تحليل مدى تأثير سياسات الاتحاد الأوروبي في تنظيم الهجرة ومراقبة الحدود على المهاجرين غير النظاميين وتغييرهم طرق الهجرة إلى دول الاتحاد.



وهذه هي طرق الهجرة غير النظامية التي اكتشفها وكالة فرونتيكس، التابعة للاتحاد الأوروبي والمسؤولة عن مراقبة وحماية الحدود الخارجية لدول الاتحاد، ووكالات وهيئات أخرى حتى الآن:

- طريق غرب أفريقيا.
- طريق غرب البحر المتوسط.
- طريق وسط البحر المتوسط.
- طريق شرق البحر المتوسط.
- طريق غرب البلقان.
- الطريق الدائري من ألبانيا إلى اليونان.
- طريق الحدود الشرقية.

يعتمد تدفق المهاجرين وتغيُّر الطرق التي يستخدمونها بلا شك على عدة عوامل خارجية؛ مثل الحروب الدائرة على حدود أوروبا الخارجية، وطريقة عمل شبكات التهريب. ولكننا، في هذا المقال، نناقش كيف تتغيَّر طرق الهجرة بشكلٍ أساسي بسبب السياسات التي يُطبِّقها الاتحاد الأوروبي. وتدفع هذه التغييرات في طرق الهجرة المهاجرين إلى استخدام طريق وسط البحر المتوسط، وهو الطريق الأكثر صعوبةً في ضبطه ومراقبته، والذي ترتفع فيه أعداد الوفيات بين المهاجرين، جزئياً بسبب ظروفه الجغرافية، ولكن أيضاً بسبب إجماع وكالة فرونتيكس عن تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ. وفي الوقت نفسه، أنشأت شبكات تهريب البشر طرقاً جديدة للهجرة إلى أوروبا تنطوي على مخاطر أكبر بالنسبة إلى اللاجئين والمهاجرين. وهو ما اتُّضح في مقابلة فابريس ليجيري، مدير وكالة فرونتيكس، مع مجلة دير شبيغل الألمانية في يونيو/حزيران ٢٠١٦ حين قال إنَّ «مصر في طريقها إلى أن تصبح البؤرة الساخنة الجديدة لمهربي البشر. الطريق خطيرةٌ للغاية، والرحلة عادةً تستغرق أكثر من عشرة أيام».

ووضَّح، على وجه الخصوص، كيف أنَّ طريق غرب البحر المتوسط ظلَّ مستقرّاً فيما يتعلق بعدد محاولات الهجرة غير النظامية، ثم غيَّرت الجماعات التي كانت تستخدم هذا الطريق عادةً للعبور إلى دول الاتحاد الأوروبي، مثل مواطني غرب إفريقيا، طريق هجرتها إلى طريق وسط البحر المتوسط. حدث هذا بعد أن أبرمت إسبانيا عدداً من الاتفاقيات الثنائية مع دولٍ أخرى، وفرضت رقابةً حدوديةً أكبر بالتعاون مع قوات وكالة فرونتيكس المشتركة. استخدمت إسبانيا هذه الرقابة الحدودية الأكبر كرادعٍ للهجرة غير النظامية، وأسفرت إجراءاتها عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان على يد الإسبانين ووكالة فرونتيكس، وهي انتهاكات أدت إلى وفيات عديدة، وإعادة العديد من المهاجرين بشكلٍ غير قانونيٍّ إلى المغرب، دون أخذ مبدأ عدم الإعادة القسرية (وهو أحد مبادئ القانون الدولي)، أو اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١، أو حقوق الإنسان الخاصة بهؤلاء المهاجرين في الاعتبار.



لكن، في أوائل القرن الحادي والعشرين، بدأ المهاجرون في استخدام طريق وسط البحر المتوسط بشكل أكبر من طريق غرب البحر المتوسط، وبدأ المهاجرون الذين كانوا يستخدمون الطريق الأخير عادةً في الانطلاق إلى رحلتهم من ساحل ليبيا. والحال أنّ السياسات التي دفعت المهاجرين إلى تغيير طريق غرب البحر المتوسط مسؤولة، إلى حد كبير، عن غرق الآلاف من المهاجرين الأفارقة. حيث تبين أن عملية البحث والإنقاذ «مار نوستروم» الإيطالية، والتي أنقذت ١٥٠ مهاجراً في عام واحد، مكلفة للغاية، واستبدلت بعملية أصغر بكثير تقوم عليها وكالة فرونتيكس. أضيف إلى ذلك، ترفض وكالة فرونتيكس إجراء عمليات البحث والإنقاذ، وتُركّز، بدلاً من ذلك، على مراقبة الحدود. ويؤدي هذا الإحجام من قبل وكالة فرونتيكس عن حماية المهاجرين المُعرّضين للخطر في البحر باستمرار إلى حوادث غرق القوارب المُحمّلة بالمهاجرين ووفاة أعداد كبيرة منهم، وهو ما يجذب الاهتمام العام.

ومنذ عام ٢٠١٤، شهدنا زيادةً حادّةً في أعداد المهاجرين الذين يستخدمون طريق شرق البحر المتوسط لدخول الاتحاد الأوروبي. وبلغ عدد المهاجرين عبر هذا الطريق أعلى معدلاته في عام ٢٠١٥؛ إذ عبّر نحو أكثر من مليون مهاجر إلى دول الاتحاد الأوروبي من خلال هذا الطريق، وذلك أت نتيجة للعديد من العوامل. حيث تُعدّ الهجرة بالقوارب من تركيا إلى اليونان أكثر أماناً بكثير من السفر من ليبيا إلى إيطاليا، بالإضافة إلى ذلك فإنّ الحربين الليبية والسورية، وعزوف وكالة فرونتيكس عن نقل المهاجرين بأمان إلى الساحل الإيطالي، هي كلها عوامل ساهمت في هجرة نحو مليون شخص إلى الاتحاد الأوروبي عبر تركيا. وكان رد فعل دول الاتحاد الأوروبي هو زيادة الرقابة الحدودية بإطلاق وكالة فرونتيكس لعملية «بوسيدون للتدخل السريع»، بالتوازي مع عسكرة الحدود الخارجية ودوريات زوارق حلف الناتو. ولكن لم تك هذه الإجراءات كافية لردع المهاجرين، وشهدت بداية عام ٢٠١٦ زيادةً حادّةً في أعداد المهاجرين عن عام ٢٠١٥. وحاولت دول الاتحاد الأوروبي وقف الهجرة عبر هذا الطريق بالتعاون مع تركيا من خلال إبرام اتفاقية بين الطرفين، واتباع نهج «المناطق الساخنة» (وهي استراتيجية أطلقتها المفوضية الأوروبية في مايو/أيار عام ٢٠١٥ لتحقيق تعاون أفضل بين سلطات الدول الأوروبية ووكالات الحدود والهجرة في أوروبا لتنظيم عملية الهجرة غير النظامية). وكانت هذه الجهود الهادفة إلى إغلاق طريق شرق البحر المتوسط ناجحةً إلى حد كبير. وشهدنا على مدار عام ٢٠١٦ انخفاضاً حاداً في أعداد المهاجرين من تركيا إلى اليونان، ولكن في مقابل ذلك لاحظنا زيادةً في أعداد المهاجرين عبر طريق وسط البحر المتوسط. وأدى هذا التغيير في طرق الهجرة بسبب الإقبال الشديد على الهجرة غير النظامية إلى أن يصبح عام ٢٠١٦ هو الأعلى في معدلات وفيات المهاجرين حتى الآن؛ إذ بلغ عدد الوفيات بين المهاجرين عن طريق البحر عام ٢٠١٦ نحو ٥٠٧٩ شخصاً. وفي الوقت ذاته، وُضِع اللاجئين السوريون الذين اعتُرضوا في أثناء عبورهم إلى اليونان بعد إبرام الاتفاقية مع تركيا في معسكراتٍ مغلقة تُدعى «المناطق الساخنة». وعلى الرغم من أنّه كان مسموحاً لهم بالتقدم لبرنامج إعادة التوطين التابع للاتحاد الأوروبي، إلا أنّهم شعروا بخيبة الأمل جرّاء بطء وتيرة إجراءات البرنامج. بالإضافة إلى ذلك، تتم إعادة الجنسيات الأخرى بشكل

غير قانونيٍّ إلى تركيا بعد رفض طلبات اللجوء الخاصة بها عند تقييمها عبر المسار السريع لتقييم طلبات اللجوء، أو حتى حرمانها من الحق في التقدُّم لطلب اللجوء. وكنتيجةً لطبيعة ذلك المسار السريع في تقييم طلبات اللجوء، فإنَّ إمكانية الإضرار بالمهاجرين في حالة عودتهم إلى تركيا لا يجري التحقيق فيها على النحو الكافي. وأخيراً، غدت العملية تفتقر لأيِّ رصد ومراقبة لانتهاكات حقوق الإنسان بعد رحيل عددٍ كبير من المنظمات غير الحكومية المحليَّة والدوليَّة اعتراضاً على تنفيذ مقاربة المناطق الساخنة.

وبعد اتفاق الاتحاد الأوروبي وتركيا، والعوائق التي فُرِضت لغلُق طريق شرق البحر المتوسط بغلُق حدود اليونان الشماليَّة، وبعد تداعيات إغلاق الحدود السلوفينيَّة والكرواتيَّة، انخفضت أعداد المهاجرين بشكلٍ حادٍّ. وفي الآن نفسه، أصبح نحو أكثر من ٦٠ ألف لاجئٍ سوري ومهاجرين من جنسياتٍ مختلفةٍ عالقين في اليونان رغماً عنهم، غير قادرين على الوصول إلى وجهاتهم بسبب إغلاق الحدود. وبسبب بطء وتيرة إجراءات برنامج إعادة توطين اللاجئين الخاص بالاتحاد الأوروبي، ومنع المهاجرين، عدا السوريين، من التقدم للبرنامج، أُعيدَ تشييط طريق غرب البلقان. وأصبح اللاجئين والمهاجرون يعبرون إلى وجهاتهم في شمال أوروبا عن طريق شبكات التهريب، والتي تُعرِّضهم لمخاطر العنف الجسديِّ، والاتِّجار، والاستغلال، والموت في بعض الأحيان.

وبعد إغلاق حدود اليونان البحريَّة، وما صاحب ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان، تزايد استخدام اللاجئين والمهاجرين مجدداً لطريق وسط البحر المتوسط، والذي أثبت أنَّه الطريق الأخطر والأكثر فتكاً بالمهاجرين على الإطلاق. وغدا المهاجرون، كما أُنَّضح من الأحداث الأخيرة، مرةً أخرى يغرقون بالمئات في أثناء محاولاتهم للعثور على مستقبلٍ أفضل في أوروبا. وبعد عقودٍ عديدة من الهجرة غير النظامية، بات واضحاً أنَّ جهود الاتحاد الأوروبي لا تستطيع إيقاف تدفق المهاجرين إلى أوروبا، ولكنها فقط تدفعهم إلى اختيار طرقٍ أكثر خطورةً كل مرة؛ مما يتسبب في وقوع عددٍ أكبر من الوفيات بينهم. ولهذا؛ فمن مسؤولية صُنَّاع السياسات في الاتحاد الأوروبي أن يعملوا على تأمين عبور المهاجرين احتراماً لاتفاقيات حقوق الإنسان التي صدَّقت عليها جميع دول الاتحاد. ويعارض الامتناع عن ذلك قيَم الاتحاد الأوروبي، ويخلق صورةً عن الاتحاد لا تتفق نظرياتها مع تطبيقاتها العمليَّة؛ الأمر الذي يمثل ضربةً كبرى لهيئة الاتحاد ومكانته الدوليَّة. ولذا؛ تُنهي هذه الورقة البحثيَّة بتقديم بعض التوصيات لصُنَّاع السياسات في الاتحاد الأوروبي بشأن كيفية العمل على سياسة أكثر تماسكاً وتنظيماً للتعامل مع قضايا الهجرة واللجوء.

مقدمة

في ٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، عُزِّر على جثة طفلٍ سوري في الثالثة من عمره على شواطئ مدينة بودروم البركيَّة^١. وسرعان ما نشرت وسائل الإعلام حول العالم الصور الصادمة للطفل الصغير وهو مُستلقٍ على وجهه على الشاطئ، وسلَّطت انتباه الرأي العام على مأساويَّة أوضاع المهاجرين واللاجئين

الذين يحاولون الوصول إلى دول الاتحاد الأوروبي بمساعدة شبكات التهريب. ولم تُثر صورة الطفل الميّت على ساحل إحدى أشهر الوجهات السياحية في تركيا تعاطف الرأي العام فحسب، ولكن أثارت أيضاً غضب تجاه افتقار الاتحاد الأوروبي لسياسةٍ مشتركةٍ في قضية اللاجئين والمهاجرين. وردّ الرئيس الفرنسي حينها فرانسوا هولاند على تلك الاحتجاجات قائلاً: إنّ أوروبا تحتاج إلى "سياسة مشتركة للاجئين بشأن الهجرة تكون عادلةً وإنسانيّةً"². لكن، ألم تكن جهود أوروبا تهدف لخلق سياسة لاجئين مشتركة حتى الآن؟ أم أنّ هذا اعترافاً من هولاند بأنّ السياسة القائمة بالفعل ليست عادلةً وإنسانيّةً، وتؤدي إلى وفاة آلاف المهاجرين كلّ عام في البحر المتوسط؟

كانت كلّ دولة في الاتحاد الأوروبي تستجيب بشكلٍ منفرد لأزمة الهجرة. ولم يبدأ الاتحاد الأوروبي في صياغة سياسات مشتركة لتنظيم الهجرة وفرض مراقبة فعّالة على حدوده الخارجية سوى في أواخر التسعينيات

شهدت أوروبا، في أوائل التسعينيات، تحولاً في أنماط الهجرة نتيجة انهيار الكتلة الشرقية (وهو مصطلح كان يُطلق على دول الاتحاد السوفياتي والبلدان المتحالفة معها)، والحرب الأفغانية، وحرب الخليج. ومن أجل تحديد مسارات تدفق المهاجرين بحراً وبراً حول حدود أوروبا الخارجية، صكّ علماء الهجرة وصانعو السياسات مصطلح «الهجرة الجديدة»³.

والحال أنّ الجديد في تلك الهجرة كان الجغرافيا الجديدة للهجرة إلى أوروبا، وتغيّر نمط الهجرة الذي كان سائداً حتى ذلك الوقت، وهو التنقل بين الدول الأوروبية والمستعمرات السابقة، أو الدول التي يأتي منها العمّال الأجانب، إلى الهجرة بني السرق والغرب⁴. وحتى ذلك الوقت، كانت كلّ دولة في الاتحاد الأوروبي تستجيب بشكلٍ منفرد لأزمة الهجرة. ولم يبدأ الاتحاد الأوروبي في صياغة سياسات مشتركة لتنظيم الهجرة وفرض مراقبة فعّالة على حدوده الخارجية سوى في أواخر التسعينيات. ولكن يحاول كلّ عام عددٌ أكبر من الناس الهجرة إلى الدول الأوروبية لأسبابٍ عديدة؛ مثل الهروب من النزاعات المُسلّحة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والمجاعات، والظروف الاقتصادية السيئة. وبينما يملك البعض منهم الفرصة لاستخدام الوسائل القانونيّة، إلّا أنّ الأغلبية لا تملك تلك الفرصة، ويخاطرون بحيواتهم للوصول إلى أوروبا. وتمثّل اليوم إحدى أهم خصائص الهجرة إلى أوروبا تدفق أنواعٍ مختلفة من المهاجرين؛ كطالبي اللجوء، واللاجئين، والمهاجرين لأسبابٍ اقتصادية، إلخ. وبغضّ النظر عن الغرض من الهجرة، فقد اعتمدت المنظمة الدوليّة للهجرة لفظ «مهاجر» للإشارة إلى أيّ شخص يتحرك عبر حدود دوليّة أو داخل دولة ما بعيداً عن وطنه الأمّ وبالمثل، في هذه الورقة البحثية، يُستخدَم لفظ "مهاجر" للإشارة إلى كل الأشخاص الذين ينتقلون خارج بلادهم والذين لم يُتمّوا بعد الإجراءات القانونيّة للحصول على اللجوء.

وعلى الرغم من أنّ الأخبار بشأن الهجرة عن طريق القوارب في السنوات الأخيرة تركز بالأساس على المهاجرين عبر طرق تركيا-اليونان وليبيا-إيطاليا، إلّا أنّ هناك طرقاً إضافيّة للهجرة إلى أوروبا استخدمها المهاجرون غير النظاميين لسنوات. غير أنّ رواج هذه الطرق يتغيّر من وقتٍ لآخر

اعتماداً على أسبابٍ مختلفة. وتهدف هذه الورقة إلى تحليل مدى تأثير سياسات تنظيم الهجرة ومراقبة الحدود التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي على المهاجرين غير النظاميين وتغيير طرق الهجرة للوصول إلى دول الاتحاد الأوروبي. ولهذا السبب، وبعد توفير بعض المعلومات الأساسية عن فئات المهاجرين المختلفة وخصائص طرق هجرتهم في القسم التالي، تناقش تلك الورقة التوازن بين سيادة الدولة في حماية حدودها والحماية الدولية للمهاجرين. وفي هذا القسم، تُقدّم المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي يجب على كل دول الاتحاد الأوروبي أخذها في الاعتبار أثناء إعداد سياساتها بشأن المهاجرين وتنفيذها. وندرس في القسم الثالث من الورقة، عقب هذين القسمين التمهيديين، العلاقة بين طرق الهجرة وإجراءات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير النظامية، والتي تشكل جوهر هذا البحث. ونقدّم، في نهاية الورقة في الخاتمة، تحليلاً مبنياً على كل المعلومات المذكورة أعلاه، وتوصيات للسياسات التي يمكن أن تنتهجها دول الاتحاد الأوروبي.

الخلفية

وحتى بداية الحرب الأهلية في سوريا، لم يكن الشاغل الرئيس لدول الاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة هو العدد الفعلي للمهاجرين غير النظاميين الذين يسافرون إلى أوروبا باستخدام القوارب. فحتى وقتٍ قريب، كان نحو ١٠٪ فقط من المهاجرين غير النظاميين يصلون دول الاتحاد الأوروبي عبر البحر

كانت دول الاتحاد الأوروبي قد توصلت إلى اتفاقٍ في أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٩٧، والذي بدأ تنفيذه في مايو/أيار عام ١٩٩٩ مع بدء العمل بمعاهدة أمستردام (معاهدة وقّعتها دول

الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٧ لتعديل اتفاقية ماستريخت المؤسّسة للاتحاد الأوروبي)، يقضي بتعاون دول الاتحاد الأوروبي بشكلٍ أوثق في قضايا الهجرة، واللجوء، وتأشيرات الدخول. ولكن لم تصبح قضية الهجرة موضوعاً رئيساً على أجندات سياسات دول الاتحاد الأوروبي قبل أوائل القرن الحادي والعشرين، حين أضحت حركة الهجرة الجماعية غير النظامية من ليبيا إلى إيطاليا أكثر وضوحاً. وحتى بداية الحرب الأهلية في سوريا، لم يكن الشاغل الرئيس لدول الاتحاد الأوروبي في مسألة الهجرة هو العدد الفعلي للمهاجرين غير النظاميين الذين يسافرون إلى أوروبا باستخدام القوارب. فحتى وقتٍ قريب، كان نحو ١٠٪ فقط من المهاجرين غير النظاميين يصلون دول الاتحاد الأوروبي عبر البحر، بينما كان الباقي يستخدمون وسائل النقل النظامية، مثل السفر جواً باستخدام الوثائق المزوّرة، والسيارات، والحافلات، والقطارات، إلخ.⁷ بيد أنّ هذا قد تغير منذ عام 2015، حين عبر أكثر من مليون شخص من تركيا إلى اليونان بطرق غير نظامية. وكان ما جذب اهتمام وسائل الإعلام هو مشهد "مهاجري القوارب" وهم يغرقون بالمئات في أثناء محاولاتهم للوصول إلى دول جنوب أوروبا، بينما كان الشاغل الرئيس لصنّاع السياسات في الاتحاد الأوروبي هو كيفية حماية حدود دول الاتحاد ضد هذا الانتهاك الصريح لسيادة الدولة القومية. وتُشير التقديرات إلى أنّ 33 ألف شخص قد فقدوا حياتهم في أثناء محاولاتهم الوصول إلى أوروبا منذ عام 2000.⁹

وهذه هي طرق الهجرة غير النظامية التي اكتشفتها الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العمليّ في الحدود الخارجيّة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبيّ (فرونتيكس) ووكالات وهيئات أخرى حتى الآن:

- طريق غرب أفريقيا.
- طريق غرب البحر المتوسط.
- طريق وسط البحر المتوسط.
- طريق شرق البحر المتوسط.
- طريق غرب البلقان.
- الطريق الدائريّ من ألبانيا إلى اليونان.
- طريق الحدود الشرقيّة.

تطوّر سياسة الاتحاد الأوروبيّ المشتركة للجوء

يعمل الاتحاد الأوروبيّ، منذ عام ١٩٩٩، على تطوير سياساته لصياغة سياسة لجوء أوروبية مشتركة. من ناحية، ولكونها نقطة تحوّل هامة في سياسات الهجرة، منحت معاهدة أمستردام عام ١٩٩٩ الاتحاد الأوروبيّ والدول الأعضاء فيه بعض الاختصاصات فيما يتعلق بالهجرة واللجوء. وتبعت المعاهدة عدّة اتفاقيات أخرى؛ منها اتفاق تامبيري (١٩٩٩-٢٠٠٤)، وبرنامج لاهاي (٢٠٠٤-٢٠٠٩)، وبرنامج ستوكهولم (٢٠٠٩-٢٠١٤). وحددت اتفاقية تامبيري ثلاث قضايا رئيسة في سياسات الهجرة: (١) إدارة تدفقات المهاجرين؛ (٢) معاملة مواطني بلدان العالم الثالث بشكلٍ عادل (مواطنو بلدان العالم الثالث هو مصطلح يُشير في الاتحاد الأوروبيّ إلى الأفراد الذين لا ينتمون للدولة الأوروبية التي يُقيمون بها ولا إلى أيّ دولة أخرى من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبيّ)؛ (٣) الشراكة مع دول المهاجرين الأصليّة^{١٠}. وفي إطار نظام اللجوء الأوروبي المشترك، يُعدّ نظام دبلن للجوء، الذي أنشئ بموجب اتفاقية دبلن (1990)، ولائحة دبلن الثانية (2003)، ولائحة دبلن الثالثة (2013)، إنجازاً هاماً في تقييم طلبات اللجوء^{١١}.

وفي الوقت نفسه، كانت هناك جهودٌ أخرى قامت بها دول الاتحاد الأوروبيّ منفردةً لمواجهة الهجرة الجماعية غير النظامية إلى دول الاتحاد. وتضمّنت تلك الجهود اتفاقياتٍ ثنائية وعملياتٍ عسكريّةٍ لمراقبة الحدود بين دولٍ مثل إيطاليا وليبيا، وإسبانيا والمغرب، واليونان وتركيا. ومن ناحيةٍ أخرى، وضعت معاهدة لشبونة المبادئ الأساسية لسياسات الهجرة واللجوء المشتركة (المادة 67) بهدف تدعيم الحقوق الأساسية داخل إطار الاتحاد الأوروبي. لكنّ العمليات والإجراءات التي تُتخذ على مستوى الاتحاد الأوروبيّ، ومن قبل الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العمليّ على الحدود الخارجيّة للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبيّ (فرونتيكس)، والتي أسّست بموجب لائحة المجلس رقم 2007/2004 في 26 أكتوبر/تشرين الأول عام 2004، وتُعدّ مسؤولّة عن المسائل المتعلقة بالأمن في سياسات الهجرة^{١٢}، تتعرض تلك العمليات والإجراءات للانتقاد لافتقارها إلى آليات رصد انتهاكات

وفي الوقت نفسه، كانت هناك جهودٌ أخرى قامت بها دول الاتحاد الأوروبي منفردةً لمواجهة الهجرة الجماعية غير النظامية إلى دول الاتحاد. وتضمنت تلك الجهود اتفاقياتٍ ثنائية وعملياتٍ عسكريةٍ لمراقبة الحدود بين دولٍ مثل إيطاليا وليبيا، وإسبانيا والمغرب، واليونان وتركيا حقوق الإنسان، وعدم إشارتها إلى مبدأ عدم إعادة القسرية¹³. وجاءت هذه الوكالة، التي بدأت في العمل بعد عامٍ من تأسيسها، لسدّ النقص في جهود مراقبة الحدود الخاصة بكلّ دولة، وذلك بتنسيق عمليات مشتركة لإدارة حدود دول الاتحاد الأوروبي.

وبالإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي، تشارك بعض دول منطقة الشنغن في عمليات الوكالة، منها النرويج وأيسلندا. والحال أ، وكالة فرونتيكس حالياً هي واحدة من أكثر وكالات الاتحاد الأوروبي حصولاً على التمويل، بميزانية سنوية تصل إلى 142 مليون يورو (نحو 162 مليون دولار)¹⁴. وأكبر العمليات التي تُجريها وكالة فرونتيكس حالياً هي:

- عملية بوسيدون (تُعرف باسم عملية بوسيدون للتدخل السريع، والتي بدأت منذ عام 2015) بين الحدود البحرية والبرية لليونان وتركيا.
- عملية تريتون بين الحدود البحرية لإيطاليا وليبيا (منذ عام 2014).

سيادة الدولة والحماية الدولية

تنصّ المبادئ العامة للقانون الدوليّ على أنّ الدّول تملك كامل الصلاحيات فيما يتعلق بالسماح لغير المواطنين بدخول أراضيها. ورغم أنّ مراقبة حدود الدولة تقع ضمن سيادتها على أرضها، إلّا أنّ هذه السيادة محدودة بالتزامات حقوق الإنسان. ويحاول الاتحاد الأوروبي، في هذا السياق، من ناحية التوسّل إلى سياسةٍ وقانونٍ مشتركٍ للجوء، وذلك لتنظيم وإدارة تدفقات المهاجرين غير النظاميين؛ ومن الناحية الأخرى فإنّ الاتحاد الأوروبي ملزمٌ من قبل القانون الدولي والمعايير الدولية باحترام حقوق جميع هؤلاء المهاجرين.

تُعرّف المنظمة الدولية للهجرة المهاجر بأنه «أي شخص يتحرّك أو تحرّك عبر حدودٍ دوليةٍ أو داخل دولة ما بعيداً عن مكان إقامته المعتاد، بغض النظر عن (١) وضعه القانوني؛ (٢) ما إن كانت هذه الحركة طوعية أم لا؛ (٣) أسباب تلك الحركة؛ (٤) مدّة الإقامة»¹⁵. ورغم استخدام مصطلح "المهاجر" كمصطلح شامل في وثائق عديدة، إلّا أنّ هناك فروقاً هامّة بين هذه المفاهيم في الإطار القانوني المتعلق بالهجرة. يتمثّل الفارق الأول في التفرقة بين المهاجرين النظاميين وغير النظاميين، ويعتمد على ما إذا كانت الهجرة تتبع القواعد التنظيمية لدولة المهاجر الأصلية، والدول التي يمر بها أثناء هجرته، والدولة التي يهاجر إليها¹⁶. بالإضافة إلى ذلك، تتكوّن أغلبية حركات الهجرة اليوم إلى دول الاتحاد الأوروبي من تدفقاتٍ فئاتٍ مختلفة تشمل اللاجئين، وطالبي اللجوء، والمهاجرين لأسباب اقتصادية، وغيرهم من المهاجرين الذين يحتاجون إلى الحماية؛ مثل ضحايا الاتجار والقُصّر

غير المصحوبين بذويهم. وتتطلب كل حالة من هذه الحالات قواعد تنظيمية مختلفة وقوانين مختلفة لحمايتها. ولكن هذا التصنيف لا يكون سهلاً دائماً. علاوةً على ذلك، فإنَّ حالة المهاجر قابلة للتغيُّر اعتماداً على الظروف¹⁷. وهذا هو سبب ضرورة احترام الدول للحقوق الأساسية لجميع المهاجرين بغض النظر عن حالتهم.

تتكوّن أغلبية حركات الهجرة اليوم إلى دول الاتحاد الأوروبي من تدفقاتٍ فتاتٍ مختلفة تشمل اللاجئين، وطالبي اللجوء، والمهاجرين لأسباب اقتصادية، وغيرهم من المهاجرين الذين يحتاجون إلى الحماية؛ مثل ضحايا الاتجار والقصر غير المصحوبين بذويهم. وتتطلب كل حالة من هذه الحالات قواعد تنظيمية مختلفة وقوانين مختلفة لحمايتها

أمّا فيما يتعلق بالقانون الدولي، فيفرض كلُّ من القانون الدولي للاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان على الدول المعنية التزامات إيجابية وكذلك سلبية. وفي هذا السياق، ظهر مبدأ عدم الإعادة القسرية كقاعدة أمرية تحظر إعادة أي فرد إلى دولة قد يتعرض فيها للاضطهاد¹⁸. بالإضافة إلى ذلك، يتضمّن القانون الدولي للبحار لوائح هامة ويفرض مسؤوليات على الدول تتعلق بإنقاذ مهاجري القوارب. وإلى جانب كل هذه الأنظمة والقوانين الدولية، فالاتحاد الأوروبي ملزم أيضاً بالنظام الإقليمي لحماية حقوق الإنسان. ومن هذا المنظور، لا يجب تنفيذ سياسة الهجرة الخاصة بالاتحاد الأوروبي أن يتم فقط وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولكن أيضاً وفقاً للمعاهدات الإقليمية ولقوانين المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

مبدأ عدم الإعادة القسرية

ظهر مبدأ عدم الإعادة القسرية للمرة الأولى على المستوى الدولي في القانون الدولي للاجئين. وتعدُّ اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكول اللاجئين الصادر عام ١٩٦٧ هي الوثائق الأساسية التي تُنظّم حقوق اللاجئين. ولا تأتي أهمية اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، والتي وقّعتها وصدّقت عليها جميع دول الاتحاد الأوروبي، فقط من تحديدها أوضاع اللاجئين، وإنما أيضاً من ترسيخها لمبدأ عدم الإعادة القسرية (المادة ٣٣)، والذي أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤخراً أنَّه من الحقوق العرفية التي لا يمكن الانتقاص منها¹⁹. وطبقاً للمادة 33:

فإنَّه «١. لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد لاجئاً أو تردّه بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه، أو دينه، أو جنسيته، أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو بسبب آرائه السياسية.

2. لا يُسمح بالاحتجاج بهذا الحق لأي لاجئٍ تتوفر دواعٍ معقولة لاعتباره خطراً على أمن البلد الذي



يوجد فيه، أو لاعتباره يمثل، نظراً لسبق صدور حكم نهائي عليه لارتكابه جرمًا استثنائي الخطورة، خطراً على مجتمع ذلك البلد“.

ورغم أنّ اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ تحصر تطبيق هذا المبدأ على اللاجئين فقط^{٢٢}، إلا أنّ هذا المبدأ مع الوقت أصبح يُعتَبَر مبدأً أساسياً وقاعدة أمرّة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كما أصبح مُتضمناً في المعاهدات الأساسية كاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وأصبح كمبدأ قانوني يشكل عائقاً أمام طرد الدول للأجانب بصورة جماعية. بالإضافة إلى ذلك، تحمي الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (عام ١٩٩٠) المهاجرين غير النظاميين بشكلٍ صريح. ولكن، وهي ملاحظة مثيرة للاهتمام، لم تُوقَّع أيُّ من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي هذه الاتفاقية بعد أو تُصدِّق عليها^{٢٣}.

لا يُطبَّق مبدأ عدم الإعادة القسرية فقط على المستوى الدولي، ولكن أيضاً على المستوى الإقليمي. ورغم أنّ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لا تذكر المبدأ صراحةً، فإنّ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فرضت على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الالتزام بالمبدأ منذ قضية سويرينغ²² التاريخية (والتي حكمت فيها المحكمة الأوروبية بأنّ ترحيل مواطن ألماني للولايات المتحدة لمواجهة الاتهامات الموجهة له بالقتل العمد تخرق المادة ٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي تكفل للجميع الحق في عدم التعرض لمعاملة غير إنسانية أو مهينة). علاوةً على ذلك، تُركِّز المحكمة على ما يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان في حالات الطرد الجماعي للأجانب²³. ومن الناحية الأخرى، فإنّ ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي ينص صراحةً على مبدأ عدم الإعادة القسرية ويحظر الطرد الجماعي في المادة 19.

لا يُطبَّق مبدأ عدم الإعادة القسرية فقط على المستوى الدولي، ولكن أيضاً على المستوى الإقليمي. ورغم أنّ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لا تذكر المبدأ صراحةً، فإنّ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فرضت على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الالتزام بالمبدأ منذ قضية سويرينغ

ووفقاً لمبدأ عدم الإعادة القسرية، لجميع الأفراد الحق في التماس الحماية الدولية (سواءً ضمن وضع اللاجئين أو الحماية الثانوية، التي يحصل عليها المعرضون للخطر والذين لا تنطبق عليهم شروط اللجوء) في حالة الخوف من التعرُّض للاضطهاد، أو التمييز، أو الاعتداء، أو هرباً من النزاعات، أو تهديد الحق في الحياة. وطبقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإنّ «طالبي اللجوء هم الأفراد الذين يسعون للحصول على الحماية الدولية ولم تُقبَل طلبات لجوئهم بعد²⁴». وطبقاً لهذا التعريف، فإنّ طالبي اللجوء يشكلون المجموعة الأكبر بين المهاجرين إلى دول الاتحاد الأوروبي. وبعد

اتتهاء العمل على طلبات اللجوء الخاصة بهم، يصبح هؤلاء لاجئين أو مهاجرين لأسباب اقتصادية. ورغم أن بعضهم ربما لا يستوفي المعايير المطلوبة للحصول على اللجوء، فإنهم قد يتمتعون بالحماية الثانوية للبلد المضيف في حالة وجود خطر من تعرضهم للاضطهاد في بلدهم الأصلي. وهذه الحماية الثانوية تنظمها قوانين الاتحاد الأوروبي²⁵. وينظم ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي الحق في اللجوء بموجب المادة 18، والمستندة لاتفاقية اللاجئين لعام 1951. وطبقاً للقانون العرفي الدولي، واتفاقية اللاجئين لعام 1951، وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، فإن طلب اللجوء والحصول عليه هما من الحقوق الأساسية الفرديّة²⁶.

طالبو اللجوء يشكلون المجموعة الأكبر بين المهاجرين إلى دول الاتحاد الأوروبي. وبعد انتهاء العمل على طلبات اللجوء الخاصة بهم، يصبح هؤلاء لاجئين أو مهاجرين لأسباب اقتصادية. ورغم أن بعضهم ربما لا يستوفي المعايير المطلوبة للحصول على اللجوء، فإنهم قد يتمتعون بالحماية الثانوية للبلد المضيف في حالة وجود خطر من تعرضهم للاضطهاد في بلدهم الأصلي

القانون الدولي للبحار

بجانب القانون الدولي للاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن دول الاتحاد الأوروبي يجب أن تلتزم كذلك بالقانون الدولي للبحار خلال عملياتها البحرية. وبينما تحدد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 حقوق ومسؤوليات الدول في أعالي البحار، فهناك ثلاث اتفاقيات أخرى تحدد واجبات الدول بشأن تقديم المساعدة في البحار: الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحار لعام 1979، والاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار لعام 1974، والاتفاقية الدولية للإنقاذ لعام 1989²⁷.

طبقاً للمادة 2 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، فإن المياه الإقليمية تُعد جزءاً من إقليم الدولة، ولهذا في حالة دخول قارب به مجموعة من المهاجرين المياه الإقليمية لإحدى الدول الأعضاء الموقَّعين على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فإنه يجب منحهم جميع الحقوق التي تنص عليها الاتفاقية. علاوةً على ذلك، في حالة نقل المهاجرين إلى سفينة تابعة لسلطات دولة من الدول الملتزمة بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ورغم أن المهاجرين حينها يكونون في أعالي البحار، فإن السفينة تكون خاضعة للسلطة القانونية الخاصة بالدولة صاحبة علم السفينة (المادة 92 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار). وهذا هو ما يجعل المهاجرين المنقولين إلى السفينة واقعين تحت مسؤولية الدولة صاحبة العلم. ولكن، إن رافقت سفينة تابعة لإحدى الدول الملتزمة بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان قارباً خاصاً بالمهاجرين إلى الدولة التي غادروا منها، فإنهم حينها لا يكونون واقعين تحت السلطة الفعلية للدولة الملتزمة بالاتفاقية.

وفيما يتعلق بالإنقاذ في البحار، فإن كل المعاهدات ذات الصلة، مثل الاتفاقية الدولية للبحث



والإنقاذ في البحار لعام ١٩٧٩، والاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار لعام ١٩٧٤، والاتفاقية الدولية للإنقاذ لعام ١٩٨٩، تُلزم الدول الأطراف فيها بتقديم المساعدة لأي شخص يتعرض لمحنة في البحر. بالإضافة إلى ذلك، فهذه الدول يجب عليها التعاون والتنسيق فيما بينها لضمان إجراء العمليات اللازمة للإنقاذ.

طرق الهجرة غير النظامية وردود فعل الاتحاد الأوروبي

في هذا القسم، نتعرض للطرق الرئيسية الثلاثة التي يستخدمها المهاجرون غير النظاميين للوصول إلى أوروبا: غرب، ووسط، وشرق البحر المتوسط. وبينما تظل هذه الطرق هي أهم القنوات التي يستخدمها المهاجرون غير النظاميين للوصول إلى أوروبا، نسלט الضوء على التغيرات في وتيرة استخدامها. ويهدف تحديد أسباب التحولات في استخدام المهاجرين لهذه الطرق، فإننا ندرس الملامح العامة للمهاجرين وأعدادهم، والاتفاقيات الثنائية واتفاقيات دول الاتحاد الأوروبي مع دول خارجية، وعمليات وكالة فرونتيكس. بالإضافة إلى ذلك، فإن سياسات الاتحاد الأوروبي وكذلك أزمة اللاجئين السوريين كان لها تأثير كبير على خلق طريق جديد للهجرة، وهو طريق غرب البلقان. ومن هذا المنطلق، وفي نهاية هذا القسم، نلقي الضوء على هذا الطريق الجديد في إطار التغيرات في طرق الهجرة.

فإنَّ سياسات الاتحاد الأوروبي وكذلك أزمة اللاجئين السوريين كان لها تأثير كبير على خلق طريق جديد للهجرة، وهو طريق غرب البلقان

طريق غرب البحر المتوسط

نبدأ بطريق الهجرة بين المغرب وأوروبا (وتحديداً فرنسا وإسبانيا)، ويجب الإشارة هنا إلى أنَّ هناك تاريخاً طويلاً للهجرة عبر هذا الطريق، وذلك بسبب الاستعمار، والجغرافيا، والظروف الاقتصادية والسياسية. أضف إلى ذلك، فمن المهم ملاحظة أنَّ الحركة في هذا الطريق كانت مُتبادلة بين الجهتين. وبعد انضمام إسبانيا للاتحاد الأوروبي عام ١٩٨٦ وإدخال بعض التغييرات لصياغة سياسة أوروبية مشتركة للهجرة في التسعينيات بتأسيس نظام الشنغن، زاد تدفق المهاجرين غير النظاميين من المغرب إلى إسبانيا²⁸.

إنَّ أحد أهم الطرق الشائعة للهجرة غير النظامية التي يستخدمها المغاربة وسكان غرب إفريقيا للوصول إلى أوروبا هو طريق غرب البحر المتوسط، والذي تمر عبره تدفقات المهاجرين من الجزائر والمغرب إلى إسبانيا. ولهذا، فإنَّ الحدود بين إسبانيا والمغرب أصبحت تمثل معضلة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بمراقبتها. ولكن، في عام ٢٠١٥، وبسبب الحرب الأهلية في سوريا، شكَّل السوريون النسبة الأكبر بين المهاجرين الذين صُبطوا أثناء استخدامهم طريق غرب البحر المتوسط، وذلك من بين إجمالي ٧١٦٤ عملية عبور مُسجَّلة. ويستخدم المهاجرون من دول جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية طريقين مختلفين للوصول إلى الجزائر أو المغرب، إمَّا عن طريق الصحراء الإفريقية، أو عبر ساحل غرب إفريقيا²⁹. ويفضل المهاجرون الطريق الأخير بسبب المخاطر الكبرى



التي تحملها عملية عبور الصحراء الإفريقية. ومنذ عام 2008، كان متوسط عدد عمليات العبور خلال هذا الطريق حوالي ٦٨٥٠ عملية في العام الواحد، وشهد عام ٢٠١١ أكبر عدد من عمليات العبور، إذ وصل العدد إلى ٨٤٥٠ عملية، وشهد عام ٢٠١٠ العدد الأقل بـ ٥٠٠ عملية عبور فقط³⁰.

ولتنظيم عمليات الهجرة هذه، تتطور علاقة التعاون بين إسبانيا والمغرب منذ بداية التسعينيات. وبدأت هذه العلاقة بتوقيع معاهدة حسن الجوار والتعاون عام ١٩٩١، وبعدها وافق البلدان على اتفاقية ثنائية لإعادة قبول المهاجرين عام ١٩٩٢. وتأسس نظام مراقبة الحدود الأوروبية الذي تقوده وكالة فرونتيكس، ومُنِعَ المغاربة، والموريتانيون، والسنغاليون، ومواطنو الرأس الأخضر، ومؤخراً السوريون عملياً من عبور الحدود إلى إسبانيا³¹. وتنفذ وكالة فرونتيكس عمليات مشتركة في طريق غرب البحر المتوسط تحت اسم "هيرا"، و"شباتك الدوريات الأوروبية"، و"إندالو"، و"مينرفا". تقود إسبانيا هذه العمليات بالتعاون مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول الشنغن التي تقدم دعمها في شكل سفن، وزوارق، وموارد أخرى. يجري تنفيذ تلك العمليات منذ عشرة أعوام، وفي عام 2014، تم اعتراض 4114 مهاجراً غير نظامي. وفي العام التالي اعترضت هذه العمليات 3817 مهاجراً غير نظامي³². وتُستخدَم هذه العمليات كذلك لاعتراض تهريب المخدرات³³.

ولكن، في عام ٢٠١٥، وبسبب الحرب الأهلية في سوريا، شكّل السوريون النسبة الأكبر بين المهاجرين الذين صُبطوا أثناء استخدامهم طريق غرب البحر المتوسط، وذلك من بين إجمالي ٧١٦٤ عملية عبور مُسجّلة. ويستخدم المهاجرون من دول جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية طريقين مختلفين للوصول إلى الجزائر أو المغرب

وطبقاً لتقرير تحليل المخاطر الصادر عن وكالة فرونتيكس لعام 2016³⁴، بعد تطبيق إجراءات أكثر فاعلية لمراقبة الحدود في المغرب وإسبانيا لمنع الهجرة غير النظامية لسكان منطقة جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية، والذين عادةً كانوا يستخدمون طريق غرب البحر المتوسط للهجرة إلى أوروبا، فإنهم الآن يستخدمون طريق وسط البحر المتوسط بدلاً منه بشكل متزايد. وأفادت التقارير بأن أساليب مراقبة الحدود هذه تضمنت عدداً من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل الاستخدام المفرط للعنف من قبل قوات الشرطة في المغرب وإسبانيا، وحتى التقارير عن إطلاق قوات الشرطة الإسبانية النار على المهاجرين الذين يحاولون العبور إلى الأراضي الإسبانية³⁵. ورغم أنّ منظمة العفو الدولية انتقدت بشدة هذه العمليات الهدافة إلى صد المهاجرين بسبب انتهاكات حقوق الإنسان³⁶، فإنّ بقية الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي بدأت تنظر لها كنموذج ناجح بسبب «السيطرة الفعالة والناجحة على الحدود بني إسبانيا والمغرب»³⁷. وبالشكل نفسه، قال المتحدث باسم وزارة الداخلية الألمانية لصحيفة فيلت أم زوتياغ في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 إنَّ ألمانيا تريد وقف المهاجرين في البحر وإعادتهم إلى شمال إفريقيا، ومن هناك يمكن لهم التقدّم لطلب اللجوء³⁸.

وطبقاً لتقرير تحليل المخاطر الصادر عن وكالة فرونتيكس لعام ٢٠١٦م، بعد تطبيق إجراءات أكثر فاعلية لمراقبة الحدود في المغرب وإسبانيا لمنع الهجرة غير النظامية لسكان منطقة جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية، والذين عادةً كانوا يستخدمون طريق غرب البحر المتوسط للهجرة إلى أوروبا، فإنهم الآن يستخدمون طريق وسط البحر المتوسط بدلاً منه بشكل متزايد

طريق وسط البحر المتوسط

هذا الطريق هو أحد الطرق الأكثر شيوعاً للهجرة إلى أوروبا، ويبدأ من مصر، أو ليبيا في أكثر الأحيان، وينتهي في مالطا أو إيطاليا في الأغلب. وهو الطريق الذي يفضله المهاجرون الأفارقة، والذين يأتي معظمهم من دول جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية، ولكن في الأعوام الأخيرة كان يستخدمه أيضاً السوريون الفارين من الحرب الأهلية في بلادهم. وفي الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، كان هذا الطريق أقل شيوعاً بين المهاجرين من طريق شرق البحر المتوسط، لكن هذا تغير بعد الربيع العربي في ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٢، أصبح هذا الطريق هو ثاني أكثر الطرق شيوعاً بفارق بسيط، ثم شهد زيادةً كبيرة في أعداد المهاجرين في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ بسبب النزاعات الأهلية في إريتريا وسوريا³⁹. وشهد عام 2014 رقماً قياسياً للمهاجرين بـ 170660 عملية عبور، وفي عام 2015 بلغ عدد عمليات العبور 153946. ويُعدُّ هذا الطريق هو الأخطر بين طرق الهجرة غير النظامية، وذلك بسبب المسافة الطويلة بين نقاط المغادرة ووجهات المهاجرين، ولهذا شهد عام 2014 مقتل وفقد نحو 3200 شخص، وبلغ هذا العدد 2900 عام 2015⁴⁰. وفي 3 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2016، غرق 240 مهاجر عندما انقلب قاربان متجهان إلى إيطاليا، في عامٍ بلغ فيه عدد الوفيات بين المهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا رقماً قياسياً جديداً⁴¹.

بدأت الجهود لمواجهة الهجرة غير النظامية من ليبيا بعد عامين تقريباً من تفعيل هذا الطريق. ولكن لم تتخذ خطة العمل المشتركة بين ليبيا والاتحاد الأوروبي عام 2006⁴² أي خطوات ملموسة. وفي الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠، كان هناك عددٌ من البروتوكولات بين إيطاليا وليبيا لـ «مكافحة الهجرة غير النظامية» عبر البحر. وبينما تم تعليق هذه الاتفاقيات في بداية الحرب الجارية في ليبيا، وقَّعت إيطاليا مذكرةً مشتركة لاحقاً مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي للتأكيد على تعاون البلدين في مسألة الهجرة. بالإضافة إلى ذلك، تم التوصل إلى اتفاقيةٍ أخرى عام ٢٠١٢ ولم يتم الإعلان عنها⁴³. وتستند الانتقادات الرئيسة لهذا التعاون على انتهاكات حقوق الإنسان ومبدأ عدم الإعادة القسرية. فأولاً، ليست ليبيا من الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكول عام 1967، مما يعني أنها لا تملك نظاماً قانونياً لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء⁴⁴. علاوةً على ذلك، ووفقاً للتقارير التي أعدتها المفوضية الأوروبية ومنظمة العفو الدولية، فهناك مخاطر شديدة تتمثل في إساءة المعاملة وإعادة القسرية للاجئين في ليبيا⁴⁵. وحاولت دول الاتحاد الأوروبي بشكلٍ فردي أو تعاوني اعتراض الهجرة غير النظامية من خلال صياغة السياسات اللازمة وإدارة عمليات مراقبة الحدود. وكانت العمليات الأكثر أهمية في ما يتعلق بتعزيز قدرة دول الاتحاد الأوروبي على مراقبة حدودها هي العمليات التالية:



عملية مار نوستروم، وهي عملية بحرية وجوية بدأتها إيطاليا في أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠١٣، بعد وفاة نحو ٣٦٦ مهاجر قبالة ساحل لامبيدوسا، ونفذتها القوات المسلحة الإيطالية بالتعاون مع السُرطة الإيطالية والصليب الأحمر الإيطالي⁴⁶. كان الهدف من العملية هو مواجهة الهجرة غير النظامية في طريق وسط البحر المتوسط. ولهذا، كانت مهمة عملية مار نوستروم مهمة مزدوجة:

- تحديد القوارب المُعرّضة لخطر الانقلاب، وإيقاد المهاجرين على مَتنها، ونقلهم إلى جزيرة صقلية.

- القبض على المهزّين العاملين في الاتجار بالبشر ومحاکمتهم⁴⁷.

استمرت العملية قرابة العام، وكانت بالأساس عمليات بحث وإيقاد تجريها السفن بالقرب من السواحل الليبية. وتنج عنها نقل ١٥٠ ألف مهاجر بأمان إلى الأراضين الإيطالية⁴⁸. ولكنّ العملية كانت مكلفةً للغاية بالنسبة إلى السُلطات الإيطاليّة، والتي كانت تنفق نحو 9 مليون يورو (نحو 10.3 مليون دولار) شهرياً لتنفيذها⁴⁹. ولهذا السبب تقدمت إيطاليا بطلب للحصول على تمويلٍ إضافي، لكنّ دول الاتحاد الأوروبي لم تقدم الدعم المطلوب. وكنتيجّة لذلك، انتهت العملية في 31 أكتوبر/تشرين الأول عام 2014. ولكنّ دول الاتحاد الأوروبي بدأت منذ ذلك الحين جهوداً مشتركة لوقف تدفقات المهاجرين غير النظاميين عبر هذا الطريق.

وفي الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠، كان هناك عددٌ من البروتوكولات بين إيطاليا وليبيا لـمكافحة الهجرة غير النظامية» عبر البحر. وبينما تم تعليق هذه الاتفاقيات في بداية الحرب الجارية في ليبيا، وقّعت إيطاليا مذكرةً مشتركةً لاحقاً مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي للتأكيد على تعاون البلدين في مسألة الهجرة. بالإضافة إلى ذلك، تم التوصل إلى اتفاقيةٍ أخرى عام ٢٠١٢ ولم يتم الإعلان عنها

ثم بدأت وكالة فرونتيكس عملية تريتون لتأمين الحدود في ١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤. ورغم أنّها لم يكن الهدف منها استبدال عملية مار نوستروم، فإنّها فعلت ذلك بالأساس. وعملية تريتون محدودةٌ بشكلٍ أكبر، ويجري تنفيذها بموارد أقل وميزانيةٍ أصغر. فميزانيتها الشهرية أصغر ثلاث مرات من ميزانية عملية مار نوستروم، وتقدّر بـ٢,٩ مليون يورو (٣,٦٣ مليون دولار)⁵⁰. وتقلصت مساحة تنفيذ العملية، وركزت فقط على حماية الحدود البحرية الإيطالية. وجاءت هذه التطورات بعد انتقاد غيل أرياس، المدير التنفيذي لوكالة فرونتيكس، في سبتمبر/أيلول 2014 لأهداف البحث والإيقاد التي تتضمنها عملية مار نوستروم، زاعماً أنّها أدت إلى زيادة أعداد المهريّين، وكانت بمثابة عامل جذب للمهاجرين بشكلٍ غير مقصود⁵². وللسبب نفسه، عرفت المملكة المتحدة عن المشاركة في عملية تريتون⁵³. وفي أبريل/نيسان 2015، بعد احتجاج الرأي العام عقب مقتل 800 مهاجر في إحدى العطلات الأسبوعية، تم استدعاء الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي لعقد قمةٍ طارئة حول

أزمة الهجرة. وفي أثناء القمة رفض فابريس ليجيري، مدير وكالة فرونتيكس، فكرة تحويل عملية تريتون إلى عملية بحث وإنقاذ، متعللاً بأن هذا من شأنه أن "يشجع المهاجرين اليائسين على المخاطرة بعبور هذا الطريق". علاوة على ذلك، أضاف ليجيري أن فرونتيكس بهذا الشكل "ستغذي وتدعم أعمال المهربين"⁵⁴. وكنتيجة لهذا التغير في النظر إلى أزمة الهجرة، أي إعطاء الأولوية للتعامل مع شبكات التهريب على إنقاذ أرواح المهاجرين، وصل عدد الوفيات بين المهاجرين في البحر في أبريل/نيسان 2015 إلى 30 ضعف عدد الوفيات في الفترة نفسها في العام السابق⁵⁵. وفي عام 2016، وبعد غلق طريق شرق البحر المتوسط بعقد الاتفاقية بين تركيا والاتحاد الأوروبي، حدثت زيادة كبيرة في أعداد المهاجرين عبر ممر وسط البحر المتوسط، بإجمالي عدد عمليات عبور وصل إلى 181436. ومما يؤسف له، فقد أدى هذا إلى وفاة أكثر من 5 آلاف مهاجر في عام 2016⁵⁶. وكما سنوضح لاحقاً، هذه الزيادة مرتبطة بتوقيع الاتفاقية بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

وفي عام 2016، وبعد غلق طريق شرق البحر المتوسط بعقد الاتفاقية بين تركيا والاتحاد الأوروبي، حدثت زيادة كبيرة في أعداد المهاجرين عبر ممر وسط البحر المتوسط، بإجمالي عدد عمليات عبور وصل إلى 181436. ومما يؤسف له، فقد أدى هذا إلى وفاة أكثر من 5 آلاف مهاجر في عام 2016

طريق شرق البحر المتوسط

بشكل عام، كان طريق شرق البحر المتوسط الطريق الأكثر استخداماً في الهجرة غير النظامية إلى دول الاتحاد الأوروبي. ولكن، في عام 2015⁵⁷، شهد الطريق وضعاً لم يسبق له مثيل. إذ استخدمه نحو مليون شخص للوصول إلى دول الاتحاد الأوروبي، مقارنةً بـ 50830 حالة عبور عام 2014. وفي هذا العام، في ما كان يُشار له بـ "أزمة الهجرة أو اللجوء"، تم ضبط أكثر من 885 ألف حالة عبور من تركيا إلى الجزر اليونانية شرق بحر إيجه⁵⁸؛ وهو ما يمثل زيادة مقدارها 17 مرة عن العام السابق. ونتيجةً للاتهاء من بناء السياج الفاصل على المعبر الرئيسي للحدود البرية بين تركيا واليونان في ديسمبر/ كانون الأول 2012، وزيادة إجراءات مراقبة الحدود على الجانبين، تمت أغلبية عمليات العبور هذه عبر البحر. وجاء 80% من هؤلاء المهاجرين من مناطق النزاعات مثل أفغانستان، والعراق، وسوريا. ونتيجةً لقرب الساحل التركي من جزر شرق بحر إيجه، لم يكن هذا الطريق مليئاً بالمخاطر كطريق وسط البحر المتوسط؛ ولكن، في عام 2015، فقد 806 شخص حياتهم في أثناء محاولاتهم الوصول إلى أوروبا.

ورغم حقيقة أنّ اتفاقية إعادة القبول الأخيرة مع تركيا قد أصبحت موضوعاً ساخناً في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، إلا أنّ خلفية هذه الاتفاقية تستند إلى البروتوكول الثنائي الذي وقّعه كلٌّ من تركيا واليونان عام 2002. وكان بالإمكان إعادة غير المؤهلين للحصول على الحماية الدولية إلى تركيا إن كانت هي البلد التي غادرها المهاجرون. وفي 8 مارس/ آذار عام 2016، جرت مراجعة هذا



البروتوكول، وتم تعديله ليصبح اتفاقية إعادة القبول بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وتسمح الاتفاقية إلى ليونان بإعادة المهاجرين غير النظاميين إلى تركيا على الفور.⁵⁹

بشكل عام، كان طريق شرق البحر المتوسط الطريق الأكثر استخداماً في الهجرة غير النظامية إلى دول الاتحاد الأوروبي. ولكن، في عام ٢٠١٥، شهد الطريق وضعاً لم يسبق له مثيل. إذ استخدمه نحو مليون شخص للوصول إلى دول الاتحاد الأوروبي، مقارنةً بـ ٥٠٨٣٠ حالة عبور عام ٢٠١٤

وبموجب هذه الاتفاقيات، تفذ وكالة فرونتيكس منذ عام ٢٠٠٦ عمليات لمراقبة الحدود على الحدود التركية اليونانية والحدود البلغارية البرية تحت اسم عملية بوسيدون البرية، ومنذ عام ٢٠٠٧ تفذ عمليات مشابهة على الحدود البحرية بين تركيا واليونان تحت اسم عملية بوسيدون البحرية. وبين عام ٢٠١١ و٢٠١٣، أنفقت وكالة فرونتيكس ٤٧ مليون يورو (٥٣٠٦ مليون دولار) على هاتين العمليتين. وطالبت منظمة العفو الدولية مراراً بتعليق بعض أجزاء عملية بوسيدون بسبب التقارير المستمرة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وإعادة اللاجئين بشكل غير قانوني دون أخذ مبدأ عدم الإعادة القسرية في الاعتبار.⁶⁰ ويعد الاتفاق مع وكالة فرونتيكس لمراقبة الحدود البحرية بين اليونان وتركيا، قررت الحكومة اليونانية بناء سياج على الطريق البري الأكثر استخداماً بين الدولتين. وكان هذا الطريق هو الجزء الوحيد من الحدود اليونانية التركية الذي لا يمر به نهر إفروس، حيث تم اعتراض 32500 مهاجر عام 2010.⁶¹ وكان الطريق الأكثر أماناً للتنقل بين الدولتين طبقاً للتقارير.⁶² وتم الانتهاء من بناء السياج عام 2012، مما دفع المهاجرين لاستخدام الطريق البحري الأخطر. وفي عام ٢٠١٥، ونظراً للتدفقات غير المسبوقة للمهاجرين غير النظاميين عبر الحدود البحرية من تركيا إلى اليونان، طلبت اليونان مساعدة إضافية لتأمين حدودها الخارجية في بحر إيجه. وتوفر العملية الجديدة، والمُسَمَّاة بعملية «بوسيدون للتدخل السريع»، لليونان مساعدةً إضافية لتعزيز إجراءات مراقبة الحدود، وسعة تسجيل المهاجرين واللاجئين وتحديد هوياتهم. ورغم أنَّ المشاركة في قوات وكالة فرونتيكس المشتركة هي مشاركة طوعية، فإنَّ جميع الدول الأعضاء ملزمة بالاستجابة عند استدعاء قوة للتدخل السريع، ما لم تكن تواجه موقفاً استثنائياً على حدودها الخارجية.⁶³ وفي النهاية، في فبراير/شباط عام 2016، وافق وزراء دفاع حلف شمال الأطلسي على نشر قوة بحرية في بحر إيجه دعماً لليونان، وتركيا، وقوات وكالة فرونتيكس في مراقبة ورصد عبور المهاجرين غير النظاميين.

ويعد توقيع الاتفاقية بين تركيا والاتحاد الأوروبي لإعادة الوافدين الجدد إلى تركيا في مارس/آذار ٢٠١٦، وإغلاق الحدود اليونانية المقدونية في الشهر نفسه، انخفضت أعداد تدفقات المهاجرين بشكل كبير، حتى بلغ متوسط عدد المهاجرين ١٩٠٠ شخص فقط كل شهر. وبدلاً من ذلك، ازدادت أعداد المهاجرين غير النظاميين الذين يستخدمون طريق وسط البحر المتوسط.

وفي عام ٢٠١٥، ونظراً للتدفقات غير المسبوقة للمهاجرين غير النظاميين عبر الحدود البحرية من تركيا إلى اليونان، طلبت اليونان مساعدة إضافية لتأمين حدودها الخارجية في بحر إيجه. وتوفر العملية الجديدة، والمُسمّاة بعملية «بوسيدون للتدخل السريع»، لليونان مساعدة إضافية لتعزيز إجراءات مراقبة الحدود، وسعة تسجيل المهاجرين واللاجئين وتحديد هوياتهم

مقاربة المناطق الساخنة

في الشهور الثلاثة الأولى لعام ٢٠١٦، وصل أكثر من ١٧٠ ألف شخص إلى سواحل دول الاتحاد الأوروبي، معظمهم عبر طريق شرق البحر المتوسط. وهذه زيادةٌ مقدارها حوالي ٧ مرات في عدد المهاجرين مقارنةً بالأشهر الثلاثة الأولى لعام ٢٠١٥، والذي شهد أرقاماً قياسية كذلك في أعداد المهاجرين غير النظاميين. ونتيجةً لذلك، كان على دول الاتحاد الأوروبي التوصل إلى حلٍ من شأنه أن يقلل الحوافز التي تجعل المهاجرين يرغبون في العبور إلى الجانب الآخر من بحر إيجه، وذلك لتجنب تضخم أزمة الهجرة غير النظامية. ولفعل هذا، وإلى جانب عملية «إضفاء الطابع الخارجي» (-externalization) على مراقبة الهجرة والحدود التي نتجت عن الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، قررت دول الاتحاد الأوروبي إنشاء معسكراتٍ مغلقةٍ مُسمّاة بـ«المناطق الساخنة»، وكان لهذه المعسكرات خمس مهام أساسية:

- تسجيل وترشيح المهاجرين غير النظاميين.
- استجواب المهاجرين لجمع المعلومات عن شبكات التهريب.
- توجيه طالبي اللجوء إلى إجراءات طلب اللجوء المناسبة.
- تنسيق عودة المهاجرين الذين لا يستحقون الحماية الدولية بشكل سريع.
- توفير المترجمين اللازمين لتحقيق الأهداف السابقة⁶⁴.

وتنفذ هذه المهامات قوة مشتركة من ثلاث وكالات أوروبية: وكالة فرونتيكس، والإنتربول، وضباط المكتب الأوروبي لدعم اللجوء، بالتنسيق مع السلطات المحلية. بهذا الشكل، تعمل تلك المعسكرات كمراكز استقبال وترحيل في الوقت ذاته. وقد استُخدمت مقاربة المناطق الساخنة في البداية في إيطاليا، حيث توجد الآن ستة معسكرات تؤدي تلك المهام. وتوجد حالياً في اليونان خمس «مناطق ساخنة» على الجزر الحدودية، ويقوم مقر القوة الإقليمية الأوروبية المشتركة في بيريوس بتنسيق العمل فيها.

إنّ الغرض من هذه «المناطق الساخنة» هو الفصل السريع بين الأشخاص المؤهلين للحصول على الحماية الدولية والمسموح لهم بالتقدم لطلب اللجوء و/أو الانضمام لبرنامج إعادة توطين اللاجئين، وهؤلاء الذين سيتم ترحيلهم إلى تركيا. ونتيجةً لتلك الممارسات، تتعرض حقوق الأفراد في طلب اللجوء والحصول عليه للانتهاك باستمرار.

أضيف إلى ذلك، أثارت اتفاقية إعادة قبول اللاجئين بين تركيا والاتحاد الأوروبي ومقاربة «المناطق الساخنة» ردود أفعالٍ عديدة لدى المنظمات غير الحكومية، مثل منظمة أطباء بلا حدود، ومنظمة العفو الدولية، وكذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين⁶⁵ وبينما كان الطرد الجماعي للاجئين هو أكثر ما أثار هذه الانتقادات، فإنَّ القيد الجغرافي⁶⁶ الذي صنعه تركيا كان هو النقطة الهامة الأخرى على أجندة النقاش في ما يتعلق بحماية حقوق اللاجئين. ومن ناحيةٍ أخرى، انتقدت جميع الجهات العاملة في مجال مساعدة اللاجئين انتهاكات حقوق الإنسان في معسكرات «المناطق الساخنة»، وبعضها، مثل منظمة أطباء بلا حدود، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنهت أنشطتها في جزيرة ليسبوس⁶⁷.

إنَّ الغرض من هذه «المناطق الساخنة» هو الفصل السريع بين الأشخاص المؤهلين للحصول على الحماية الدولية والمسموح لهم بالتقدم لطلب اللجوء وأو الانضمام لبرنامج إعادة توطين اللاجئين، وهؤلاء الذين سيتم ترحيلهم إلى تركيا. ونتيجةً لتلك الممارسات، تتعرض حقوق الأفراد في طلب اللجوء والحصول عليه للانتهاك باستمرار

برنامج الاتحاد الأوروبي لإعادة توطين اللاجئين

لتخفيف الضغط عن إيطاليا واليونان، واللتين كانتا خطَّ المواجهة الأول بين دول الاتحاد الأوروبي في مواجهة تدفقات المهاجرين غير المسبوقة عام ٢٠١٥، قدّمت المفوضية الأوروبية خطةً لإعادة توطين طالبي اللجوء في دولٍ أخرى بالاتحاد. وفي مايو/أيار 2015، قدمت المفوضية مسودة قرار توصل إليه المجلس لإعادة توطين 40 ألف من طالبي اللجوء. وقدّمت مسودةً أخرى في سبتمبر/أيلول 2015 تقترح نقل 106 ألف من طالبي اللجوء من إيطاليا واليونان، بالإضافة إلى 54 ألف آخرين من دولةٍ أخرى لم يتم تحديدها، المجر على الأغلّب، ليصل العدد الإجمالي إلى 160 ألف شخص⁶⁸. استندت المسودتان إلى المادة 78(3) من معاهدة آلية عمل الاتحاد الأوروبي، والتي، بعد استشارة البرلمان الأوروبي، تسمح باتخاذ تدابير مؤقتة لمصلحة "الدول الأعضاء التي تواجه حالات طوارئ تتضمن تدفقات مفاجئة لمواطني بلدانٍ ثالثة"⁶⁹. واعتمدَ هذان القرارين في 14 و22 سبتمبر/أيلول 2015. وأصبح برنامج الاتحاد الأوروبي لإعادة توطين اللاجئين متاحاً فقط للجنسيات التي يزيد معدل قبول اللاجئين منها عن 75% في دول الاتحاد الأوروبي، وتضمنت هذه الجنسيات في ذلك الوقت السوريين، والعراقيين، والإيرانيين. البرنامج متاح حالياً فقط للسوريين. ومع ذلك، منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2015 وإعادة توطين 30 سورياً وعراقياً في لوكسمبورغ⁷⁰، وبدايةً من يوليو/تموز ٢٠١٦، تم نقل ٣٠٥٦ شخصاً فقط من إيطاليا واليونان. وزاد هذا من عدم اليقين والبأس لدى المهاجرين المقيمين في المعسكرات، والذين يعيشون في ظروفٍ غير مناسبة ليحظوا بحياة كريمة لفترةٍ طويلة⁷¹. وأدى هذا إلى زيادة حركة الهجرة عبر طريق غرب البلقان، حيث يستخدم المهاجرون شبكات التهريب للوصول إلى شمال أوروبا، ثم التقدم لطلب اللجوء من هناك.

طريق غرب البلقان

طوال عام ٢٠١٥، استخدمَ أغلبية المهاجرين غير النظاميين الذين عَبَروا إلى اليونان من تركيا ممراً غير رسمي لكن تنظمه الدولة يسمح للمهاجرين بالتحرك بحرية إلى وجهاتهم في شمال أوروبا، لطلب اللجوء أو الإقامة كمهاجرين غير نظاميين. وتبعاً لذلك، استخدم أكثر من ٨٨٥ ألف شخص هذا الطريق⁷³. وبعد إغلاق ممر البلقان في مارس/آذار 2016، وتداعيات إغلاق الحدود السلوفينية والكرواتية، شهدنا إعادة تنشيط شبكات التهريب التي تساعد المهاجرين في الوصول إلى شمال أوروبا. وحاليّاً هناك نحو 60 ألف سوري عالق في اليونان من المفترض بهم التقدم لبرنامج إعادة توطين اللاجئين الذي يقوم عليه الاتحاد الأوروبي، ولكنّ هؤلاء اللاجئين يشعرون بالإحباط بسبب بطء وتيرة إجراءات برنامج إعادة التوطين. ولهذا السبب، قرروا التَّنقُّل بمساعدة المهربين جنباً إلى جنب مع جنسياتٍ أخرى مثل العراقيين، والأفغان، والباكستانيين، والمغاربة، وغيرهم ممن لم يُسَمَّح لهم بالتقدم لبرنامج الاتحاد الأوروبي لإعادة التوطين بسبب جنسياتهم.

طوال عام ٢٠١٥، استخدمَ أغلبية المهاجرين غير النظاميين الذين عَبَروا إلى اليونان من تركيا ممراً غير رسمي لكن تنظمه الدولة يسمح للمهاجرين بالتحرك بحرية إلى وجهاتهم في شمال أوروبا، لطلب اللجوء أو الإقامة كمهاجرين غير نظاميين. وتبعاً لذلك، استخدم أكثر من ٨٨٥ ألف شخص هذا الطريق

التحليل والتوصيات

التحليل

يعتمد تدفق المهاجرين وتغير الطرق التي يستخدمونها بلا شكّ على عدة عوامل خارجيّة؛ مثل الحروب الدائرة على حدود أوروبا الخارجية، وطريقة عمل شبكات التهريب. ولكن، في هذا المقال ناقش كيف أنّ طرق الهجرة تتغير بشكلٍ أساسي بسبب السياسات التي يُطبِّقها الاتحاد الأوروبي. وتدفع هذه التغييرات في طرق الهجرة المهاجرين إلى استخدام طريق وسط البحر المتوسط، الأكثر صعوبة في ضبطه ومراقبته، والذي ترتفع فيه أعداد الوفيات بين المهاجرين، جزئياً بسبب ظروفه الجغرافية، ولكن أيضاً بسبب إحام وكالة فرونتيكس عن إجراء عمليات البحث والإنقاذ. وفي الوقت نفسه، أنشأت شبكات تهريب البشر طرقاً جديدة للهجرة إلى أوروبا تنطوي على مخاطر أكبر بالنسبة إلى اللاجئين والمهاجرين. وهو ما أتضح في مقابلة فابريس ليجيري، مدير وكالة فرونتيكس، مع مجلة دير شبيغل الألمانية في يونيو/حزيران ٢٠١٦ حين قال إنّ "مصر في طريقها إلى أن تصبح البؤرة الساخنة الجديدة لمهربي البشر. الطريق خطير للغاية، والرحلة عادةً تستغرق أكثر من عشرة أيام"⁷³.

وعلى وجه الخصوص، نُوضِّح كيف أنّ طريق غرب البحر المتوسط ظلّ مستقراً فيما يتعلق بعدد

محاولات الهجرة غير النظامية، في الوقت الذي غيّرت فيه الجماعات التي كانت تستخدم هذا الطريق عادةً للعبور إلى دول الاتحاد الأوروبي، مثل مواطني غرب إفريقيا، طريق هجرتها إلى طريق وسط البحر المتوسط. حدث هذا بعد أن أبرمت إسبانيا عدداً من الاتفاقيات الثنائية مع دولٍ ثالثة، وفرضت رقابة حدودية أكبر بالتعاون مع قوات وكالة فرونتيكس المشتركة. استخدمت إسبانيا هذه الرقابة الحدودية الأكبر كرادع للهجرة غير النظامية، وأسفرت إجراءاتها عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان على يد الإسبانين ووكالة فرونتيكس، وهي انتهاكاتٌ أدت إلى وفياتٍ عديدة، وإعادة العديد من المهاجرين بشكلٍ غير قانوني إلى المغرب، دون أخذ مبدأ عدم الإعادة القسرية (أحد مبادئ القانون الدولي)، أو اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١، أو حقوق الإنسان الخاصة بهؤلاء المهاجرين في الاعتبار.

ولكن، وكما ذكرنا بالأعلى، في أوائل القرن الحادي والعشرين، بدأ المهاجرون في استخدام طريق وسط البحر المتوسط بشكلٍ أكبر من طريق غرب البحر المتوسط، وبدأ المهاجرون الذين كانوا يستخدمون الطريق الأخير عادةً في الانطلاق في رحلتهم من ساحل ليبيا. والسياسات التي دفعت المهاجرين إلى تغيير طريق غرب البحر المتوسط مسؤولةً إلى حدٍ كبير عن غرق الآلاف من المهاجرين الأفارقة. وتبيّن أن عملية البحث والإنقاذ "مار نوستروم" الإيطالية، والتي أنقذت 150 مهاجراً في عامٍ واحد، مكلفةٌ للغاية، واستُبدلت بعمليةٍ أصغر بكثير تقوم عليها وكالة فرونتيكس. بالإضافة إلى ذلك، ترفض وكالة فرونتيكس إجراء عمليات البحث والإنقاذ، وتُرَكِّز بدلاً من ذلك على مراقبة الحدود. وهذا الإحجام من قبل وكالة فرونتيكس عن حماية المهاجرين المُعرَّضين للخطر في البحر يؤدي باستمرار إلى حوادث غرق القوارب المُحمّلة بالمهاجرين ووفاة أعدادٍ كبيرة منهم، وهو ما يجذب الاهتمام العام.

في أوائل القرن الحادي والعشرين، بدأ المهاجرون في استخدام طريق وسط البحر المتوسط بشكلٍ أكبر من طريق غرب البحر المتوسط، وبدأ المهاجرون الذين كانوا يستخدمون الطريق الأخير عادةً في الانطلاق في رحلتهم من ساحل ليبيا. والسياسات التي دفعت المهاجرين إلى تغيير طريق غرب البحر المتوسط مسؤولةً إلى حدٍ كبير عن غرق الآلاف من المهاجرين الأفارقة

ومنذ عام ٢٠١٤، شهدنا زيادةً حادة في أعداد المهاجرين الذين يستخدمون طريق شرق البحر المتوسط لدخول الاتحاد الأوروبي. وكان بلوغ عدد المهاجرين عبر هذا الطريق أعلى معدلاته عام ٢٠١٥؛ إذ عبر نحو أكثر من مليون مهاجر إلى الاتحاد الأوروبي من خلال هذا الطريق، نتيجةً للعديد من العوامل. فالهجرة بالقوارب من تركيا إلى اليونان أكثر أماناً بكثير من السفر من ليبيا إلى إيطاليا، بالإضافة إلى ذلك فإنّ الحريين الليبية والسورية، وعزوف وكالة فرونتيكس عن نقل المهاجرين بأمان إلى الساحل الإيطالي، هي كلها عوامل ساهمت في هجرة نحو مليون شخص إلى الاتحاد الأوروبي عبر

تركيا. وكان رد فعل دول الاتحاد الأوروبي هو زيادة الرقابة الحدودية بإطلاق وكالة فرونتيكس لعملية «بوسيدون للتدخل السريع»، بالتوازي مع عسكرية الحدود الخارجية ودوريات زوارق حلف الناتو. ولكن هذه الإجراءات لم تكن كافية لردع المهاجرين، وشهدت بداية عام ٢٠١٦ زيادةً حادة في أعداد المهاجرين عن عام ٢٠١٥. وحاولت دول الاتحاد الأوروبي وقف الهجرة عبر طريق شرق المتوسط بالتعاون مع تركيا عبر إبرام اتفاقية بين الطرفين، واتباع نهج «المناطق الساخنة». وكانت هذه الجهود الهادفة إلى إغلاق طريق شرق البحر المتوسط ناجحةً إلى حدٍ كبير. وشهدنا على مدار عام 2016 انخفاضاً حاداً في أعداد المهاجرين من تركيا إلى اليونان، ولكن في مقابل ذلك لاحظنا زيادةً في أعداد المهاجرين عبر طريق وسط البحر المتوسط. وأدى هذا التغيير في طرق الهجرة بسبب الإقبال الشديد على الهجرة غير النظامية إلى أن يصبح عام ٢٠١٦ هو الأعلى في معدلات وفيات المهاجرين حتى الآن، إذ بلغ عدد الوفيات بني المهاجرين عن طريق البحر عام ٢٠١٦ نحو ٥٠٧٩ شخص⁷⁴. وفي الوقت نفسه، وُضِعَ اللاجئون السوريون الذين تم اعتراضهم في أثناء عبورهم إلى اليونان بعد إبرام الاتفاقية مع تركيا في معسكراتٍ مغلقة تُدعى «المناطق الساخنة»، ورغم أنه كان مسموحاً لهم بالتقدم لبرنامج إعادة التوطين التابع للاتحاد الأوروبي، فإنهم شعروا بخيبة الأمل جرّاء بطء وتيرة إجراءات برنامج إعادة التوطين. علاوة على ذلك، تتم إعادة جنسيات أخرى بشكلٍ غير قانوني إلى تركيا بعد رفض طلبات اللجوء الخاصة بهم عند تقييمها من خلال المسار السريع لتقييم طلبات اللجوء، أو حتى حرمانهم من الحق في التقدم لطلب اللجوء. ونتيجةً لطبيعة ذلك المسار السريع في تقييم طلبات اللجوء، فإنَّ إمكانية الإضرار بالمهاجرين في حالة عودتهم إلى تركيا لا يجري التحقيق فيها على النحو الكافي. وأخيراً، فإنَّ العملية أصبحت تفتقر لأي رصد ومراقبة لانتهاكات حقوق الإنسان بعد رحيل عددٍ كبير من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية اعتراضاً على تنفيذ مقارنة المناطق الساخنة.

وبعد اتفاق الاتحاد الأوروبي وتركيا، والعوائق التي فُرضت لغلاق طريق شرق البحر المتوسط بغلاق حدود اليونان الشمالية، وبعد تداعيات إغلاق الحدود السلوفينية والكرواتية، انخفضت أعداد المهاجرين بشكلٍ حاد. وفي الوقت نفسه، أصبح نحو أكثر من ٦٠ ألف لاجئٍ سوري ومهاجرين من جنسياتٍ مختلفة عالقين في اليونان رغماً عنهم، غير قادرين على الوصول إلى وجهاتهم بسبب إغلاق الحدود⁷⁵. وبسبب بطء وتيرة إجراءات برنامج إعادة توطين اللاجئين الخاص بالاتحاد الأوروبي، ومنع المهاجرين عدا السوريين من التقدم للبرنامج، أُعيد تنشيط طريق غرب البلقان. وأصبح اللاجئون والمهاجرون يعبرون إلى وجهاتهم في شمال أوروبا عن طريق شبكات التهريب، والتي تُعرضهم لمخاطر العنف الجسدي، والاتجار، والاستغلال، والموت في بعض الأحيان.

وبعد إغلاق حدود اليونان البحرية، وما صاحب ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان، تزايد استخدام اللاجئين والمهاجرين مجدداً لطريق وسط البحر المتوسط، والذي ثبت أنه، كما أوضحنا بالأعلى، الطريق الأخطر والأكثر فتكاً بالمهاجرين على الإطلاق. وأصبح المهاجرون، كما اتضح من الأحداث

الأخيرة، مرةً أخرى يغرقون بالمئات في أثناء محاولاتهم للعثور على مستقبلٍ أفضل في أوروبا. وبعد عقودٍ عديدة من الهجرة غير النظامية، بات واضحاً أنّ جهود الاتحاد الأوروبي لا تستطيع إيقاف تدفق المهاجرين إلى أوروبا، ولكنها فقط تدفعهم إلى اختيار طرقٍ أكثر خطورةً كل مرة، مما يتسبب في وقوع عددٍ أكبر من الوفيات بينهم. ولهذا فمن مسؤولية صُنّاع السياسات في الاتحاد الأوروبي العمل على تأمين عبور المهاجرين احتراماً لاتفاقيات حقوق الإنسان التي صدّقت عليها جميع دول الاتحاد. والامتناع عن ذلك يُعارض قيم الاتحاد الأوروبي، ويخلق صورةً عن الاتحاد لا تتفق نظرياتها مع تطبيقاتها العملية، مما يمثل ضربةً كبرى لهيبة الاتحاد ومكانته الدولية.

توصيات السياسة

أما فيما يتعلق بتوفير طرق آمنة ومسارات قانونية للاجئين:

- فعلى الاتحاد الأوروبي إنشاء طرق آمنة وتوفير مسارات قانونية أكثر للاجئين لتمكينهم من الحصول على الحماية وعلى حقوقهم.

وفيما يتعلق بتنفيذ مقاربات وسياسات ترتكز على حقوق الإنسان:

- يجب على الاتحاد الأوروبي تنفيذ مقاربات ترتكز على حقوق الإنسان في سياساتها المتعلقة بمراقبة الحدود والهجرة.

- فرونتيكس:

- يجب على وكالة فرونتيكس أخذ حقوق الإنسان في الاعتبار عند التحضير لعملياتها.
- يجب عليها وضع آليات تتسم بالشفافية لمراقبة ورصد انتهاكات حقوق الإنسان في أثناء عمليات الإنقاذ والعمليات المشتركة مع البلدان الثالثة.
- يجب إشراك المنظمات غير الحكومية الحقوقية والمستقلة في مراقبة أوضاع حقوق الإنسان والإبلاغ عن الانتهاكات في عمليات مراقبة الحدود ومعسكرات "المناطق الساخنة".
- يجب الالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية ولا يجب منع أي فرد من الحق في طلب اللجوء.

وفيما يتعلق بعمليات البحث والإنقاذ في البحار:

- كل عمليات البحث والإنقاذ يجب أن تُنفذ وفقاً للقانون الدولي للبحار والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

- ينبغي عدم تسييط السفن الخاصة عن تقديم المساعدة للمهاجرين الذين يمرون بمحنةٍ في البحر.

- لا ينبغي نقل مهاجري القوارب إلى بلدانٍ ثالثة ربما يتعرضون فيها للإعادة القسرية وانتهاكات حقوق الإنسان مثل الحق في الحياة وسوء المعاملة.

ويجب إطلاق عملية إنقاذ إنسانية دائمة.

وفيما يتعلق بالاتفاقيات مع بلدانٍ ثالثة:

- يجب تعليق اتفاقيات إعادة القبول المُبرمة مع دولٍ ثالثة لا تتحقق فيها الشروط الأساسية لحقوق الإنسان ولا يمكن فيها توفير الحماية الدولية لطالبي اللجوء واللاجئين.
- في أثناء المفاوضات وإعداد الاتفاقيات مع البلدان الثالثة، يجب على الاتحاد الأوروبي استشارة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مساعدة اللاجئين.
- يجب على الأمم المتحدة توفير التمويل اللازم لمراقبة الالتزام بحقوق الإنسان في البلدان الثالثة التي تعمل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في العمليات المشتركة.

المراجع والمصادر

- 1- The Guardian: Shocking images of young Syrian boy show tragic plight of refugees. <https://www.theguardian.com/world/2015/sep/02/shocking-image-of-drowned-syrian-boy-shows-tragic-plight-of-refugees>
- 2- Daily Sabah: French President calls Erdogan over images of drowned Syrian boy, calls for common refugee policy. <http://www.dailysabah.com/diplomacy/2015/09/03/french-president-calls-erdogan-over-images-of-drowned-syrian-boy-calls-for-common-eu-refugee-policy>
- 3- Koser K. & Lutz H. (eds). (1999). The New Migration in Europe: Social Constructions and Social Realities. Macmillan: Basingstoke.
- 4- King R. (ed.) (1993). The New Geography of European Migrations. Belhaven Press: London.
- 5- IOM. Who is a migrant? <https://www.iom.int/who-is-a-migrant>
- 6- Triandafyllidou A. & D. Vogel (2010). 'Irregular Migration in the European Union. Evidence, Facts and Myths' in A. Triandafyllidou (ed.) Irregular Migration in Europe. Myths and Realities. Aldershot: Ashgate, pp.291-301.
- 7- Last T. & T. Spijkerboer (2014). 'Tracking Deaths in the Mediterranean' in Tara Brian and Frank Laczko (Eds): Fatal Journeys. Tracking Lives Lost During Migration, International Organization for Migration, Geneva, 2014, pp. 85-106.
- 8- UNHCR. Refugees/Migrants Emergency Response: <http://data.unhcr.org/mediterranean/regional.php>
- 9- Amnesty International (2014). The Human Cost of Fortress Europe: Human Rights Violations Against Migrants and Refugees at Europe's Borders.
- 10- Papagianni, G. (2014). 'EU Migration Policy' in Triandafyllidou, A. and Gropas, R (eds), European Immigration – A source book. Ashgate Publishing pp.377.
- 11- EU Policy Department, Directorate General for Internal Policies (2015). Enhancing the Common European Asylum System and Alternatives to Dublin.
- 12- Faure, A., Gavas, M and A. Knoll (2015). Challenged to a Comprehensive EU Migration and Asylum Policy. European Centre for Development Policy Management.
- 13- EU Policy Department, Directorate-General for External Policies (2015). Migrants in the Mediterranean: Protecting Human Rights.
- 14- Ibid.
- 15- IOM: Key Migration Terms (<https://www.iom.int/key-migration-terms>)
- 16- IOM (2008). World Migration Report: Managing Labour Mobility in the Evolving Global Economy
- 17- Global Commission on International Migration (2005). Migration in an interconnected world: New directions for action, p.7, para. 15
- 18- Farmer, A. (2005). Non-Refoulement and Jus Cogens: Limiting Anti-Terror Measures that Threaten Refugee Protection. Human Rights Watch.



- 19- UNHCR, 'Note on international protection', 13 September 2001, UN Doc A/AC.96/951, para. 16.
- 20- According to the article 1 of the 1951 Refugee Convention, the term "refugee shall apply to any person who [...] (2) As a result of events occurring before 1 January 1951 and owing to well- founded fear of being persecuted for reasons of race, religion, nationality, membership of a particular social group or political opinion, is outside the country of his nationality and is unable, or owing to such fear, is unwilling to avail himself of the protection of that country; or who, not having a nationality and being outside the country of his former habitual residence as a result of such events, is unable or, owing to such fear, is unwilling to return to it."
- 21- United Nations Treaty Collection. International Convention on The Protection of the Rights of All Migrant Workers and Their Families (1990).
- 22- ECtHR, Soering v. the UK, Judgment of 7 July 1989, Appl. No. 14038/88, para. 91. See also ECtHR, Jabari v. Turkey, Judgment of 11 July 2000, Appl. No. 40035/98, para. 38.
- 23- ECtHR, Hirsi Jamaa and others v. Italy, Judgment of 23 February 2012, Appl. No. 27765/09
- 24- UNHCR, 2009 Global Trends, p.23.
- 25- Livia Elena Bacaian, The protection of refugees and their right to seek asylum in the European Union, Master Thesis in Institut Europeén de l'Université de Geneve, Collection Euryopa, Vol.70-2011, p. 17.
- 26- Worster, W. T. (2014). The Contemporary International Law Status of the Right to Asylum. International Journal of Refugee Law, Vol. 26, No. 4, pp.5-7.
- 27- EU Policy Department, Directorate-General for External Policies (2015). Migrants in the Mediterranean: Protecting Human Rights. pp. 26.
- 28- Ferrer-Gallardo, X. (2008). "The Spanish-Moroccan Border Complex: Processes of Geopolitical, Functional and Symbolic Rebordering". Political Geography, Vol. 27, pp. 301–321.
- 29- Frontex, Trends and Routes, <http://frontex.europa.eu/trends-and-routes/western-mediterranean-route/>
- 30- Ibid.
- 31- Carrera, S., Cassarino, J.P., El Qadim, N., Lahlou, M. and L. den Hertog (January 2016). EU-Morocco Cooperation on Readmission, Borders and Protection: A model to follow? CEPS Papers in Liberty and Security in Europe, No. 87, pp. 7-9.
- 32- Ibid.
- 33- Ibid.
- 34- Frontex Risk Analysis Report (2016) pg. 6.
- 35- Amnesty International (2014). The Human Cost of Fortress Europe: Human Rights Violations Against Migrants and Refugees at Europe's Borders.
- 36- Amnesty International (2006). Spain and Morocco: Failure to protect the rights of migrants – one year on.
- 37- Carrera, S., Cassarino, J.P., El Qadim, N., Lahlou, M. and L. den Hertog (January 2016). EU-Morocco Coopera-



tion on Readmission, Borders and Protection: A model to follow? CEPS Papers in Liberty and Security in Europe, No. 87

38- EU Observer: German ministry wants migrants stopped at sea. <https://euobserver.com/migration/135791>

39- Frontex Annual Risk Report (2015).

40- IOM (2015). Addressing Complex Migration Flows in the Mediterranean: IOM Response Plan, Spotlight on South-Eastern Europe.

41- Deutsche Welle: Twin shipwrecks kills hundreds of refugees off Libya, survivors say. <http://www.dw.com/en/twin-shipwrecks-kill-hundreds-of-refugees-off-libya-survivors-say/a-36248805>

42- Sara Hamood, EU–Libya Cooperation on Migration: A Raw Deal for Refugees and Migrants?, Journal of Refugee Studies Vol. 21, No. 1, 2008, p.23.

43- Amnesty International, S.O.S Europe: Human Rights and Migration Control, June 2012

Amnesty International, The Human Cost of Fortress Europe: Human Rights Violations Against Migrants and Refugees at Europe’s Borders, 2014, p. 8.

44- Hamood, S. (2008). EU–Libya Cooperation on Migration: A Raw Deal for Refugees and Migrants?, Journal of Refugee Studies, Vol. 21, No. 1, pp. 25.

45- European Commission, Technical Mission to Libya on Illegal Immigration (27 November–6 December 2004) – Report 4 April 2005, <http://www.statewatch.org/news/2005/may/eu-report-libya-ill-imm.pdf> (accessed on 17.08.2016). See also,

Amnesty International (2010). “Libya of Tomorrow: What hope for human rights?”

<http://www.amnesty.eu/static/documents/2010/libyareport.pdf>

46- VOXeurop: Will Triton Fare Better than Mare Nostrum? (31/10/2014)

<http://www.voxeurop.eu/en/content/news-brief/4847202-will-triton-fare-better-mare-nostrum>

47- European Association for the defense of Human Rights (AEDH): The new European operation Frontex Plus/ Triton: an operation with differing objectives and more limited means than the Mare Nostrum operation, <http://www.aedh.eu/The-new-European-operation-Frontex.html>

48- IOM: IOM Applauds Italy’s Life-Saving Mare Nostrum Operation: “Not a Migrant Pull Factor” <https://www.iom.int/news/iom-applauds-italys-life-saving-mare-nostrum-operation-not-migrant-pull-factor>

49- The Guardian: Italy: end of ongoing sea rescue mission ‘puts thousands at risk’ <https://www.theguardian.com/world/2014/oct/31/italy-sea-mission-thousands-risk>

50- European Commission MEMO (07/10/2014). Frontex Joint Operation ‘Triton’ – Concerted efforts to manage migration in the Central Mediterranean http://europa.eu/rapid/press-release_MEMO-14-566_en.htm

51- VOXeurop: Will Triton Fare Better than Mare Nostrum? (31/10/2014) <http://www.voxeurop.eu/en/content/news-brief/4847202-will-triton-fare-better-mare-nostrum>



- 52- European Parliament (04/09/2014), Committee on Civil Liberties, Justice and Home Affairs <http://www.europarl.europa.eu/ep-live/en/committees/video?event=20140904-0930-COMMITTEE-LIBE>
- 53- The Guardian: UK axes support for Mediterranean migrant rescue operation <http://www.theguardian.com/politics/2014/oct/27/uk-mediterranean-migrant-rescue-plan>
- 54- The Guardian: EU borders chief says saving migrants' lives 'shouldn't be priority' for patrols <https://www.theguardian.com/world/2015/apr/22/eu-borders-chief-says-saving-migrants-lives-cannot-be-priority-for-patrols>
- 55- BBC News: Mediterranean migrants: Details emerge of deadly capsizes <http://www.bbc.com/news/world-europe-32399433>
- 56- UNHCR. Refugees/Migrants Emergency Response: <http://data.unhcr.org/mediterranean/regional.php>
- 57- UNHCR: Over One Million Sea Arrivals Reach Europe in 2015 <http://www.unhcr.org/news/latest/2015/12/5683d0b56/million-sea-arrivals-reach-europe-2015.html>
- 58- Frontex Annual Risk Report (2016).
- 59- Darren Neville, Sarah Sy & Amalia Rigon, On the frontline: the hotspot approach to managing migration, Directorate General For Internal Policies, European Parliament, 2016, p. 25.
- 60- Amnesty International (2014). The Human Cost of Fortress Europe: Human Rights Violations Against Migrants and Refugees at Europe's Borders.
- 61- Hurriyet: Greece to put anti-migrant wall on Turkish Border <http://www.hurriyetdailynews.com/default.aspx?pageid=438&n=greek-barrier-on-border-with-turkey-to-keep-out-migrants-2011-01-02>
- 62- The Huffington Post: Why Greece Shut the Shortest, Safest Route for Migrants and Refugees http://www.huffingtonpost.com/entry/greece-turkey-border-fence_us_55f9ab73e4b0d6492d63ec12
- 63- Frontex: Frontex and Greece agree on operational plan for Poseidon Rapid Intervention <http://frontex.europa.eu/news/frontex-and-greece-agree-on-operational-plan-for-poseidon-rapid-intervention-yi5xga>
- 64- EU Policy Department, Directorate-General for Internal Policies (2016). On the Frontline: The Hot Spot Approach to Managing Migration
- 65- Al Jazeera: UNHCR, MSF withdraw from Greece's refugee 'hotspots' <http://www.aljazeera.com/news/2016/03/aid-groups-withdraw-greece-refugee-hotspots-160322202842234.html>
- 66- Despite the fact that Turkey is a signatory country both of the 1951 Refugee Convention and its 1967 Protocol, Turkey has not lifted the geographical limitation in terms of determining the refugee status of those coming from non-European countries.
- 67- Al Jazeera: UNHCR, MSF withdraw from Greece's Refugee Hot Spots <http://www.aljazeera.com/news/2016/03/aid-groups-withdraw-greece-refugee-hotspots-160322202842234.html>



68- Amnesty International (2016): Trapped in Greece, An Avoidable Refugee Crisis.

69- EUR-Lex, Access to European Union Law, Doc. Document 12012E/TXT

<http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:12012E/TXT>

70- UNHCR: First asylum-seekers relocate from Greece to Luxembourg

<http://www.unhcr.org/news/latest/2015/11/563a3c736/first-asylum-seekers-relocate-greece-luxembourg.html>

71- European Commission – Press release (13/07/2016)

Relocation and Resettlement: Positive trend continues, but more efforts needed

http://europa.eu/rapid/press-release_IP-16-2435_en.htm

72- Frontex. Trends and Routes. <http://frontex.europa.eu/trends-and-routes/eastern-mediterranean-route/>

73- Der Spiegel: Frontex-chef sieht neuen Hotspot in Ägypten. <http://www.spiegel.de/politik/ausland/fluechtlinge-frontex-chef-leggeri-sieht-neuen-hotspot-in-aegypten-a-1100138.html>

74- UN News Centre: 2016 deadliest year ever for migrants crossing Mediterranean – UN agency. http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=55919#.WG_jOVyTsZM

75- Amnesty International UK (2016). Press Release: Greece: Almost 60.000 refugees stranded in appalling conditions as Europe fails to act. <https://www.amnesty.org.uk/press-releases/greece-almost-60000-refugees-stranded-appalling-conditions-europe-fails-act>



عن المؤلفين

أنتونيوس اليكساندريديس هو باحث دكتوراة في جامعة فيرجي أمستردام. درس العلوم السياسية وعلم الإنسان في جامعة آيسلندا وأجرى دراساته العليا في علم الإنسان الاجتماعي في جامعة كوبنهاجن. عمل في منظمات غير حكومية في مجال اللجوء لعدة سنوات في عدة دول أوروبية. وبالإضافة، عمل كمستشار وباحث ميداني لجامعتي يورك وجولدسميثس، جامعة لندن، على قضايا تتعلق بأزمة اللاجئين الحالية في اليونان وتركيا. كتب الباحث عدة أوراق في مجال دراسات اللاجئين النقدية.

موفي الكيران هي طالبة دكتوراه في دراسات المناطق في جامعة الشرق الأوسط التقنية في أنقرة. عملت سابقاً كباحث في "مركز الاتجاهات السياسية العالمية" في اسطنبول بالتعاون مع جامعة تورنتو في "مشروع منحة تطوير شراكة المهاجرون واللاجئون ونظام الدولة الدولي" بالإضافة إلى ذلك، عملت كمساعد باحث في قسم العلاقات الدولية في جامعة اسطنبول كوتلور. تحمل موفي شهادة في العلاقات الدولية من جامعة غلثا سراي وشهادة ماجستير في قانون حقوق الإنسان من جامعة ييلجي. اهتماماتها البحثية هي حقوق الإنسان، الناشطة المدنية، والهجرة.

عن منتدى الشرق

منتدى الشرق هو شبكة دولية مستقلة تتمثل مهمتها في تطوير استراتيجيات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعية، والازدهار الاقتصادي لشعوب منطقة الشرق الأوسط. وسيقوم بتنفيذ ذلك من خلال الأبحاث المتفانية في العمل العام، وتعزيز مُثل المشاركة الديمقراطية، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة والعدالة الاجتماعية

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No.:68 34197 Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

sharqforum.org

    / SharqForum

 / Sharq-Forum

**الشرق
منتدى**
 ALSHARQ FORUM





استمرار الهجرة غير النظامية مع تغيير طرقها: آثار سياسات الاتحاد الأوروبي على طرق الهجرة غير النظامية

منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، بذلت دول الاتحاد الأوروبي الكثير من الجهود لوضع سياسات مشتركة لتنظيم عملية الهجرة ولتوفير مراقبة أكثر فاعلية على الحدود الخارجية لدول الاتحاد. ولكن، كل عام يحاول عدد أكبر من الأشخاص الهجرة إلى أوروبا لعدة أسباب، منها الهروب من الصراعات المسلحة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والمجاعات، والظروف الاقتصادية السيئة. وبينما يملك بعض هؤلاء الفرصة لاستخدام الوسائل القانونية، فإن الأغلبية لا تملك هذه الفرصة، ويضطرون إلى المخاطرة بحياتهم للوصول إلى أوروبا.

